

السيد جمال الحريشة : كله سؤلين :

١- هل وافق دولتكم للسيدة توجان في اي وقت من الاوقات بأن بعض اعضاء مجلس النواب هم على ما وصفتهم السيدة بأنهم لا يناقشون ، او لا يناقشون للاسباب التي ذكرتها في هذا المقال .

٢- هل وافقها دولة الاخ على اقتراحها بوضع قارمات على جمع النواب الذين وصفتهم ؟

٣- اذا كان الجواب على السؤال الثاني بنعم ، هل يحق لمجلس النواب ان يعرف من دولة الاخ ، من هم النواب الذين وافق دولتكم مع السيدة توجان على وضع القارمات على جبينهم .

٤- اذا كان كل الذي ذكرته الزميلة المحترمة

دولة رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١٠- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : الجلسة القادمة يوم الاحد القادم الساعة العاشرة صباحاً ، يا اخوان اريد ان ارفع الجلسة لكي نلتقي في قاعة الصور حالاً ، وشكراً لكم .

« رفعت الجلسة »

رئيس مجلس النواب
طاهر المصري

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية والعشرين من الدورة العادية الاولى لمجلس الأمة الثاني عشر
المتعقد في ١٠/رمضان ١٤١٤ هجرية الموافق ١٩٩٤/٢/٢٠ ميلادية
(العدد ٢١) (الجلد ٣١)

- جدول الاعمال -

الصفحة

٧

(١) اقرار محضر الجلسة السابقة .

٧

(٢) اقرار الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .

ب- طلب اجازة مقدم من سعادة السيد خالد عبدالنبي العجارمة .

٧

(٣) الردود على الاسئلة :

هكذا من الله على

الصفحة

١. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٤٢٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ ، جواباً على السؤال رقم (٤٠) والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .
٢. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٤٣٣) تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ ، جواباً على السؤال رقم (٤٣) والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .
٣. كتاب معالي وزير النقل رقم (٦١٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٨ ، جواباً على السؤال رقم (٣٥) والمقدم من سعادة النائب المهندس سمير الحياشنة .
٤. كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٥٦١٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (١١٧) والمقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .
٥. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٨٢٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٨) والمقدم من سعادة النائب السيد طلال عبيدات .
٦. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٨٣٣) تاريخ ١٩٩٤/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (٦٤) والمقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة .
٧. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٨٣٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (٦٧) والمقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة .
٨. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٨٨٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٠ ، جواباً على السؤال رقم (٥٣) والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي .
٩. كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٦٠٠٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٢ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٤) والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .
١٠. كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٦٠٠١) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٢ ، جواباً على السؤال رقم (١٢٢) والمقدم من سعادة النائب المهندس منصور بن طريف .
١١. كتاب معالي وزير العمل رقم (٧٦٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٢) والمقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطعيمة .
- ٤ (كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٣٩٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ ، والمختص بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٨٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات مجلس الوزراء المنصوص عليها في الانظمة والتعليمات المعمول بها .
- ٥ (الاقتراحات بقوانين .
- أ. اقتراح بقانون رقم (٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ ، مقدم من (٢١) نائباً بشأن أن

٤٠

الصفحة

- تتقدم الحكومة الى المجلس بقانون جديد للانتخابات النيابية بدلاً عن قانون ١٩٨٦ .
- ٦ (الاقتراحات برغبة .
١. اقتراح برغبة رقم (١١٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، والمقدم من سعادة النائب السيد سليمان سلامة السعد ، بشأن فتح عيادة طبية تابعة للخدمات الطبية الملكية في لواء جرش .
٢. اقتراح برغبة رقم (١١٦) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، والمقدم من سعادة النائب السيد جميل الحشوش ، بشأن انشاء عناية حثيثة في مستشفى غور الصافي .
٣. اقتراح برغبة رقم (١١٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء ، بشأن احداث مركز صحي شامل على مثلث الوهانة .
٤. اقتراح برغبة رقم (١١٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء ، بشأن احداث مركز صحي شامل على مثلث اشتفينا .
٥. اقتراح برغبة رقم (١١٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء ، بشأن ترفيع مجلس قروي باعون الى بلدية .
٦. اقتراح برغبة رقم (١٢٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد نواف القاضي ، بشأن ايجاد مشتل اشجار في محافظة المرق .
٧. اقتراح برغبة رقم (١٢١) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور نادر ابو الشعر بشأن تحويل مجلس قروي فوعرا الى بلدية .
٨. اقتراح برغبة رقم (١٢٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بشأن شمول المرضى العاملين في وزارة التربية والتعليم بالعلاوة الفنية .
٩. اقتراح برغبة رقم (١٢٣) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد بشأن ايجاد مركز صحي في منطقة غرب وادي السير .
- ٧ طلبات المناقشة .
١. طلب مناقشة رقم (٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٦ ، مقدم من (١٦) نائباً حول اوضاع الملكية الاردنية .
- ٨ (قرارات اللجان .

٤٩

٥٠

هكذا من الأعمال

كلنا من الشعب

- أ. قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، والمتضمن القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ ، قانون المالكين والمستأجرين .
ب. قرار اللجنة الادارية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٣ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة والشكاوي .
٩. تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٧٦

٧- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .

٨- معالي السيد احمد العقابله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٩- معالي الدكتور محمد مهدي الفرخان : وزير الزراعة .

١٠- معالي السيد سامي قموة : وزير المالية .

١١- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٢- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٣- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التكوين .

١٤- معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .

١٥- معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .

١٦- معالي الدكتور عبدالرحيم ملحم : وزير الصحة .

١٧- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

١٨- معالي السيد اديب الهلوسة : وزير النقل .

١٩- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد الموافق ١٩٩٤/٢/٢٠ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الحادية والعشرين من الدورة العادية الاولى برئاسة دولة طاهر المصري ومعالي الدكتور عبدالرزاق طيشات وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، سعادة السيد خالد عبدالنبي العجارمة .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبدالسلام الخالدي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .

٥- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٦- معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .

٢٠- معالي الدكتور أمين محمود : وزير الثقافة .

٢١- معالي الدكتور ربحا خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٢- معالي السيد عادل أرشيد : وزير دولة .

٢٣- معالي الدكتور عبدالرزاق السور : وزير الأشغال العامة والإسكان .

وحضر من الأمانة العامة :-

(١) الدكتور حسين أبو عرابي .

(٢) السيد علي الحسيان .

(٣) السيد محمد الرديني .

(٤) السيد حمد الغريز .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم .

النصاب قانوني وأعلن افتتاح الجلسة .

قبل ان تبدأ بجدول الاعمال اسمحوا لي ايها الزملاء الكرام أن أعلن باسمكم جميعاً عن ترحيب مجلس النواب واعتزازه بوجود الاخوة اليمنيين في عمان لتوقيع وثيقة العهد والاتفاق خلال الساعات القليلة القادمة . ونوجه لهم التحية والتهنئة بحل خلافاتهم وإعادة اللحمة الداخلية قوية متماسكة ، وندعو الله العلي الكريم أن تكون وثيقة العهد ، وثيقة عمان عاصمة الوفاق والاتفاق ، بداية لمرحلة جديدة في حياة اليمن الوحدة والديمقراطية . إن كل العرب الشرفاء ينظرون بأمل وثقة الى هذا اليوم .

الوحدوي المجيد ، ونحن نواب الامة نشد على يدي سيادة الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه سيادة علي سالم البيض وكافة القادة اليمنيين ، وندعوهم إلى أن يظلوا القدوة الصالحة لكافة الوحدويين العرب الذين استبشروا خيراً بقيادة وحدة اليمنين والحفاظ عليها .

ويسعدني ان أهنيء باسمكم جلالة الملك الحسين على نجاح جهوده الخيرة وتوحيدها بوجود أجيائه وإخوانه قادة اليمن بيننا في هذا اليوم المبارك ، وسيسبق قائد الوطن معقل الرجاء وملاذ العرب وأمل الوحدويين ، بارك الله فيه وبإخوانه قادة اليمن .

أردت أن أبدأ بهذا باسمكم جميعاً . بمناسبة هذا اليوم المجيد وشكراً لكم ، تفضل دكتور نقطة نظام .

الدكتور ذيب خطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم .

أود أن أشكر السياسة الاردنية على لمحاحها في التقريب بين اليمنيين ...

دولة رئيس المجلس : لأ ، لا ، تريد ان تتكلم من ورائي دكتور ؟ هذه ليست نقطة نظام ، أنا تكلمت باسم المجلس . السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

اقترح إرسال برقية من مجلس الامة الاردني الى مجلس الشعب اليمني .

السيد الامين العام :

(٣) الردود على الاسئلة :

١. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٤٢٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ ، جواباً على السؤال رقم (٤٠) والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

٨ رجب ١٤١٤ هـ

٢١ كانون اول ١٩٩٣ م

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : الاسئلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد :-

ارجو التكرم بنقل السؤال التالي للحكومة لعرضه على المعنيين ولكم جزيل الشكر .

السؤال :

سمعنا عن صفقة تشتري فيها الحكومة لصالح بعض الاشخاص بخصوص باصات جت واستيرادها بقيمة (١٢) مليون .

ارجو بيان الامر من حيث صحة البناء واسماء الاشخاص والقيمة المالية والمصلحة الوطنية المترتبة على ذلك ؟

أخوكم النائب الدكتور بسام العموش

دولة رئيس المجلس : طيب ، قبل أن نبدأ أرجو إعلامكم بأنني سأعتمد عن ترأس جزء من هذه الجلسة لكي اذهب لاستقبال رئيس مجلس النواب اليمني الذي سيصل خلال الساعات القليلة القادمة . السيد الامين العام .

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس .

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة دولة المجلس : هل يعفى الامين العام من القراءة ؟ يعفى .

السيد الامين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب إجازة مقدم من سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟ موافقة .

قبل أن تنتقل الى البند الذي يليه وردنا أمس من معالي وزير العدل تبليغ بأن هناك قضية مسجلة لدى محكمة صلح عمان برفع قضية على النائب السيد جمال الخريشا ، وسوف توزع عليكم بعد قليل . ولذلك حسب نص المادة "١٠٧" من النظام الداخلي سوف تحول هذه القضية الى اللجنة القانونية لدراستها ، أرجو العلم بذلك ، ستحول للجنة القانونية . البند الذي يليه .

هكذا من الأشغال

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٧٩

التاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٠ / ١ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس الوزراء

ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٤٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٣ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤسسة الاردنية للاستثمار

الرقم : ١٤ / ٦٩ / ٩٢

التاريخ : ٢٤ / ١ / ١٩٩٤

دولة رئيس الوزراء الاعلى

تحية واحتراما وبعد ،،

الموضوع : الاستفسار المقدم من سعادة النائب بسام العموش : رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٣ .

أشير الى كتاب دولتكم رقم ٥١-١٢-٤-٥١٤ تاريخ ١٩٩٤/١/١٣ وكتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم ٧٩/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١/١٠ المتعلق باستفسار سعادة النائب بسام العموش وأرجو دولتكم العلم أنه لا يوجد لدى المؤسسة الاردنية للاستثمار ولا للحكومة أي معلومات تتعلق بصفقة شراء باصات لشركة (جت) للنقلات السياحية علما أن الشركة تقوم بعملياتها التجارية من خلال أجهزتها التنفيذية ولا تتدخل الحكومة في شؤون الشركات الداخلية .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وليد عصفور

رئيس مجلس الادارة / وزير المالية بالوكالة

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٤ / ١ / ١٤٢٧

التاريخ : ٢٥ / ٨ / ١٤١٤

الموافق : ٦ / ٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ٧٩ / ١٨ / ١٦ / ٣ تاريخ ١٩٩٤/١/١٠ بخصوص السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور بسام العموش حول سماعه لوجود صفقة تشترك فيها الحكومة لصالح بعض الاشخاص بخصوص باصات (جت) .

أرفق بطلية نسخة من كتاب معالي وزير المالية / رئيس مجلس الادارة للتطلف بالاطلاع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس : الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً .

أرجو التكرم بتأجيل السؤال الاول والثاني لاستكمال بعض المعلومات .

دولة رئيس المجلس : استكمال معلوماتك ؟

الدكتور بسام العموش : معلوماتي أنا نعم ، لأنه وصلني متأخر .

دولة رئيس المجلس : طيب .

- وهذا هو نص السؤال رقم "٤٢" والجواب الذي ورد عليه من الحكومة والذي قرر المجلس تأجيل البحث فيه -

٢) كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٤٣٣) تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ ، جوابا على السؤال رقم (٤٣) والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

٨ رجب ١٤١٤ هـ

٢١ كانون الأول ١٩٩٣ م

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : الاسئلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد :-

ارجو التكرم بنقل السؤال التالي للحكومة لعرضه على المعنيين ولكم جزيل الشكر .

السؤال :

سمعنا ان الحكومة تنوي شراء اطباق للاقماع الصناعية كتلك الموجودة في البقعة وان شركتين احدهما كندية واخرى فرنسية تقدمتا للعطاء وكانت الشركة الفرنسية هي الأقل سعرا وأحسن مواصفات (١١) مليون بينما الكندية اغلى سعرا واقل مواصفات (١٧) مليون .

ارجو التكرم ببيان صحة ذلك وما هي ملاصفات هذا العطاء - ان وجد - وكيف سار ولمصالح من ؟

أعوكم النائب الدكتور بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٨٢ / ١٨ / ١٦ / ٣

التاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٠ / ١ / ١٩٩٤ م

هكذا من الأشغال

دولة رئيس الوزراء

أبعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٤٣) تاريخ ١٠ / ٣ / ١٩٩٤ ، والمقدم من سعادة النائب بسام العموش .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

ولاسية الوزراء

الرقم : ٥١ - ١٢ - ٤ - ١ - ١٤٣٣

التاريخ : ٢٥ - ٨ - ١٤١٤

الموافق : ٦ - ٢ - ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ٨٢/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٠/١/١٩٩٤ بخصوص السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور بسام العموش حول عطاء شراء اطباق للأقماع الصناعية .

أرفق ببطية نسخة من كتاب معالي وزير البريد والمواصلات رقم ١/١/٣٣/١١/١ تاريخ ١٥٥٧ تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ المتضمن الرد على السؤال المذكور .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية

الرقم : ١ / ١ / ٣٣ / ٧ / ١ / ١٥٥٧

التاريخ : ٢٧ / ١ / ١٩٩٤

دولة رئيس الوزراء الاخفهم

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٥١٣/٢١/٥١ تاريخ ١٩٩٤/١/١٣ بخصوص السؤال الموجه من النائب بسام العموش حول عطاء المحطة الارضية للأقمار الصناعية ، اين لدولتكم التوضيحات التالية :-

١- برزت الحاجة منذ عدة سنوات لانشاء محطة ارضية جديدة ضمن مجمع البقعة وذلك بسبب بدء تدني اداء المحطة الارضية الاولى التي مضى عليها في الخدمة ما يزيد على العشرين عاما . علما بان العمر التشغيلي الافتراضي لاجهزة الاتصالات بشكل عام لا يتجاوز الخمسة عشر عاما . اضافة الى ان انظمة الاتصالات الفضائية الحديثة اصبحت الان تعتمد مبدأ الاتصالات الرقمية وان معظم دول العالم قد باشرت بالتحول الى هذه التقنية مما يستوجب انشاء محطة اردنية قادرة على التعامل مع هذا النوع من وسائل الاتصالات اضافة الى السبب الرئيسي وهو تقادم المحطة الموجودة .

٢- تم طرح العطاء من خلال دائرة العطاءات الحكومية / وزارة الاشغال العامة بتاريخ ١٩٩٢/٧/٨ . وتقدم لهذا العطاء عدة شركات من دول مختلفة .

٣- تم تقييم العروض من قبل لجنة من المختصين من مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية ودائرة العطاءات الحكومية وديوان المحاسبة ووزارة التخطيط تحت اشراف اللجنة المركزية للعطاءات الحكومية .

٤- تبين من الدراسة التي قامت بها اللجنة ان العرض المقدم من الشركة الفرنسية (الكاتل) هو افضل العروض فنيا واقلها تكلفة من الناحية المالية وتم احالة العطاء على الشركة المذكورة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٦ وليس على الشركة الكندية .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير البريد والاتصالات ورئيس مجلس الادارة / الدكتور طارق سحيمات

السيد الامين العام :

٣. كتاب معالي وزير النقل رقم (٦١٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٨ ، جواباً على السؤال رقم (٣٥) والمقدم من سعادة النائب المهندس سمير الحباشنة .

دولة رئيس المجلس الأكرم

ارجو تحويل السؤال أدناه الى معالي وزير النقل .

النائب / سمير الحباشنة

السؤال

ما هي فلسفة توظيف الاجانب في شركة

الملكية الاردنية / عالية لأشخاص من تخصصات متوفرة لديها .. ومن الامثلة على ذلك وجود (٥٥) مضيغة اجنبية براتب ١٢٠٠ دولار / شهريا مقابل (٤٠٠) دولار كرواتب للمواطنين الأردنيات في نفس الوظيفة وبنفس الكفاءة ، مع وجود قرار بتوظيف (٣٠) أخريات أجنبيات مع أن لدى ديوان التوظيف في الشركة مئات الطلبات لنفس الوظائف .

النائب / سمير الحباشنة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٨ / ١٠

التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢ / ١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير النقل

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٣٥) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ ، والمقدم من سعادة النائب المهندس سمير الحباشنة .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

هكذا من الأشهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة النقل

الرقم : ٢٠ / ١٣ / ١١٢

الموافق : ٨ / ٢ / ٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٦/٣

١٠/١٨ تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ومرقته السؤال

رقم (٣٥) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ المقدم من

سعادة النائب سمير الحباشنة حول توظيف

الاجانب في الملكية الاردنية .

ارفق صورة عن كتاب عطوفة مدير عام

الملكية الاردنية رقم م ع ر ت / م ٩٤/٨٢/

تاريخ ١٩٩٤/١/٢٩ المتضمن الاجابة عن

السؤال مدار البحث .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

اديب هلسا / وزير النقل

محمود جمال بلقر

المدير العام والرئيس التنفيذي

الاشارة : م ع ر ت / م ٩٤ / ٨٢ / ٩٤

التاريخ : ٢٩ / ١ / ١٩٩٤

معالي وزير النقل. الاكرم

وزارة النقل

عمان الاردن

تحية واحتراما وبعد ،

أشير الى كتاب معاليكم رقم

١٦٩/١٣/٣٠ تاريخ ١٩٩٤/١/١١ ،

ومرقته كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم

١٠/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١/٢ المتعلق

بالسؤال رقم ٣٥ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ ،

المقدم من سعادة النائب المهندس سمير الحباشنة

حول توظيف الاجانب في الملكية الاردنية مثال

المضيفات الاجنبيات .

أرجو ان اوضح بأن سياسة الملكية

الاردنية والتابعة من السياسة العامة للدولة هي

توظيف العمالة الاردنية . وقد استطعنا وبكل

اعتزاز صادق ان نصل الى مرحلة نعتد بها

اعتمادا كليا على العمالة الاردنية في مختلف

النواحي والمجالات ضمن طاقم قوتنا البشرية

العاملة في الاردن .

الا أن طبيعة عملنا كمؤسسة طيران

دولية وكناقلة للأردن على العالم تحتم أن

نعتد بشكل مدروس ومقتن على طاقم

للمضيفات للعمل في الخدمة على متن طائرات

المؤسسة ، وكان اعتمادنا الرئيسي أن تكون

الفتاة الاردنية صاحبة الحق الاول للعمل ضمن

ذلك الطاقم ، الا أننا واجهنا مشكلة احجاب

الفتاة الاردنية عن هذه الوظيفة نتيجة

لاعتبارات اجتماعية . وبجهود متواصلة

استطعنا من خلال حملات اعلامية مكثفة

وعلى كافة المستويات بدءا بالجامعات والمعاهد

الاردنية وانتهاء بوسائل الاعلام المقروءة

والمسموعة والمرئية أن نكسر حاجز احجاب

دولار شهريا كبذل سكن واغتراب وهو ما يعادل القيمة التي كانت تدفعها المؤسسة قبل انخفاض قيمة الدينار الاردني وقيل أكثر من عشرة أعوام ، ولم نطبق هذا الاجراء الا بعد أن ثبت لنا عدم امكانية توظيف أي من الكفاءات الاجنبية قبل تطبيق هذه المعادلة نظرا لارتفاع تكاليف السكن والحياة المعيشية في المملكة .

راجيا أن تكون اجابتنا قد أوضحت الاستفسار الذي تقدم به سعادة النائب المهندس سمير الحباشنة المتعلقة بالموضوع .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

محمود جمال بلقر

دولة رئيس المجلس : السيد سمير

حباشنة .

السيد سمير حباشنة : شكرا سيدي .

أشكر معالي وزير النقل على الرد الذي

تفضل به وأرجو أن أبن الملاحظات المختصرة

التالية .

١- يقول معالي الوزير أو تقول شركة الطيران

في الكتاب الموجه لمعالي الوزير بأنه لا يوجد

لظروف إجتماعية طلبات من قبل أنسات

وسيدات أردنيات للعمل كمضيفات . وأعتقد

أن هذا الكلام يجانب الصحة لأن هناك مئات

الطلبات في الطابق السابع من مبنى الملكية

الاردنية في الشميساني . الطلبات موجودة

وكفاءات اردنيين و اردنيات يصلحوا ويرغبوا

بأن يقوموا بهذا العمل كمضيفي طيران .

الفتاة الاردنية عن هذه الوظيفة بشكل لم يسبق له مثيل منذ بدء تاريخ عمل المؤسسة حيث ارتفع اعداد المضيفات الاردنيات من بضع فتيات الى أن وصل الآن الى (١٦٦) شابة أردنية ولغوى عدد الاجنبيات العاملات لدينا اللواتي يشكلن ما نسبته ٣٠٪ من العاملين ضمن طاقم خدماتنا الجوية ، مشيرا الى أننا نقوم دوريا وعلى مدى لا يزيد عن الشهرين بطرح اعلانات في الصحف المحلية لحملات توظيف لمضيفات أردنيات وعقد برامج تدريبية للقوة في اللغة الانجليزية لنفس الغايات .

الا أن ذلك الاقبال لم يكن بالشكل او المستوى الذي يفرض احتياجاتنا العامة للكادر العامل لدينا ، هذا اضافة الى اعتبارات فنية بحثة تتعلق بنواحي السلامة الجوية على الطائرة ولا ارتباطها بالنواحي الخدمية الواجب توفرها في أية رحلة من رحلاتنا التي نقوم بها لمتختلف ارجاء العالم من حيث اللغات والمعدات والتقاليد لتلك الدول مع الاختل بعين الاعتبار نوعية المسافرين على متن اسطولنا الجوي ، الأمر الذي نعتبره من عناصر الندرة التي توجب علينا التوجه الى العمالة الاجنبية المقتنة علماً بأن كافة شركات الطيران العالمية تلجأ الى وجود نسبة معينة من العمالات الاجنبية لتغطية الاعتبارات الآتفة الذكر .

أما بالنسبة للمبالغ التي ندفعها للمضيفات الاجنبيات العاملات لدينا فإن الراتب الاساسي الذي ندفعه للمضيفة الاجنبية هو (٣٠٠) دولار شهريا بالاضافة الى (٧٠٠)

هكذا من الأشغال

٢- النقطة الثانية أن حالة الملكية الأردنية بتوظيف الأجانب حالة لا يشابهها في المنطقة العربية إلا شركة خليجية واحدة ، وهذه الشركة لا تعين لأسباب إجتماعية .

يعني الشركة الخليجية لأنه لا يوجد من يقدم من أبنائها للعمل بهذه الوظيفة فتضطر أن تعين من جنسيات مختلفة . لكن الشركات العربية التي حولنا والاجنبية بما فيها "السريلانكية" لا يعينوا إلا من أبناء وطنهم .

فلا يوجد أي مرر أن نأتي بأجنبي لا يمثل خبرة إستثنائية وبأخذ وظيفة ، كما يقال ، ابن بلد له الحق في هذه الوظيفة ويستطيع أن يضطلع بها بشكل طيب وكفؤ .

٣- النقطة الثالثة ، أرجو أن تلاحظوا من الرد بأن الأردني الذي يشغل هذه الوظيفة يحصل بأحسن الحالات إذا كان عنده خبرة ٣-٤ سنوات ، يحصل ٢٤٠ دينار ، يعني بحدود ٤٠٠ دولار ، بينما يعطي الاجنبي بين ١٠٠٠ - ١١٠٠ دولار عند التعيين . ولا أدري لماذا نأتي بأجنبي لنعينه في الملكية الأردنية حتى نعطيه ونحمل الاقتصاد الوطني ونحمل هذه الشركة العاثرة . والمتعشرة ٧٠٠ - ٨٠٠ دولار إضافي على كل عامل أجنبي ؟

أطلب من دولة الرئيس ومن دولة رئيس الوزراء أن تنهي هذه المسألة غير المسوغة وغير المنطقية ، بلد نامي أموره صعبة . لكاد نتبحث عن الوظيفة في الجبوز . نحن نواب الواجد فيها . تتجول . متجولة وظائف . وأتاني واحدة من

مؤسساتنا الوطنية لتأتي بأجانب وتعينهم على حساب الاردنيين .

أرجو أن تنتهي هذه القصة غير المبررة ... مع الشكر دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، معالي وزير النقل

معالي وزير النقل : شكرا سيدي الرئيس .

ستؤخذ ملاحظات سعادة النائب سمير حاشنة بعين الاعتبار وستبحث في الملكية الأردنية في الوقت القريب .. وشكرا سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٤. كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٥٦١٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/٩ ، جوابا على السؤال رقم (١١٧) والمقدم من سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر .

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب نواب الحركة الاسلامية

الدائرة الاولى

التاريخ : ٩٤ / ١ / ٣٠

دولة رئيس مجلس النواب اكرم

السلام عليكم

وزارة الداخلية

عمان

الرقم : ٢٠٦١٩ / ١ / ٣

التاريخ : ١٩٩٤ / ٢ / ٩

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٤٤٩/١٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ بخصوص السؤال رقم (١١٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ المقدم من سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر ، بموضوع دخول زوجة رئيس بلدية ايلات الى مدينة العقبة .

ارجو ان اوضح الاتي :

قدم القنصل البلجيكي في سويسرا ، مع سكرتيرته الى مدينة العقبة عن طريق ميناء النويبع بجوازات سفر بلجيكية ، باعتباره من رعايا احدى الدول غير المقيدة الذين يمكنهم دخول البلاد دون الحصول على تأشيرة مسبقة حيث تمنح لهم التأشيرة في مراكز الحدود .

وثناء تواجده في العقبة ، اتصل مع رئيس بلديتها وطلب منه مقابلة ، حيث وافق رئيس البلدية على الزيارة دون ان يعلم اسباب الزيارة او هوية الزائرين . وقد فوجيء رئيس بلدية العقبة حين قام القنصل بالتعريف على سكرتيرته بأنها زوجة رئيس بلدية ايلات التي قامت على الفور بتقديم دعوة لرئيس البلدية لزيارة مدينة ايلات ، الا ان رئيس البلدية رفض قبول الدعوة وعندها غادر القنصل ومرافقته مبنى البلدية والعودة من حيث أتوا باليوم نفسه عن طريق النويبع .

أرجو توجيه السؤال التالي لمعالي وزير الداخلية للأجابة عليه ضمن المدة القانونية :-

س١ : كيف سمحت السلطات المختصة لمواطنة اسرائيلية وهي زوجة رئيس بلدية ايلات بالدخول إلى مدينة العقبة الأردنية ؟

النائب

عبدالعزیز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٤٤٩ / ١٩ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤١٤ / ٨ / ٢٥ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ٢ / ٦ م

معالي وزير الداخلية

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١١٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

أرجو التكرم بالعلم .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،

سلامة حماد

وزير الداخلية

دولة رئيس المجلس : الاستاذ عبد العزيز

جير

السيد عبدالعزيز جير :

دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(١) كان سؤالي لمعالي الأخ وزير الداخلية حول سماح الحكومة الأردنية لمواطنة اسرائيلية وهي زوجة رئيس بلدية إيلات بالدخول إلى مدينة العقبة الأردنية العربية الإسلامية ؟

(٢) أشكر معالي الأخ الوزير على إجابته في الوقت المحدد ولي على إجابته للملاحظات التالية

أ. استغرب كيف تكون سكرتيرة سفير بلجيكا في سويسرا هي زوجة رئيس بلدية إيلات الاسرائيلية إلا أن يكون الأمر خدعة الطلعت على الحكومة ، وإذا كان قد ثبت فيما بعد أن الأمر ليس كذلك فما هو موقف الحكومة الأردنية وهل أرسلت بذاكرة احتجاج إلى حكومة هذا القنصل على هذه المخادعة وهذه الحيلة . ولماذا لم يكن للسلطات تصرف إزاء هذه المخادعة ؟

ب. جميعا ثبت من خلال لوائحتي إلى رئيس

بلدية العقبة أن سكرتيرته يهودية وهي زوجة رئيس بلدية إيلات ورفض رئيس البلدية الدعوة الموجهة له وبذلك نحن نحسي رئيس بلدية العقبة لموقفه الشريف الذي مثل بموقفه الشجاع موقف الشعب الأردني الكريم الأصيل بهروته وأسلامه ورفضه للتطبيع الدليل .

ج. لماذا لا تدقق السلطات في جوازات هؤلاء الغريبين لدى دخولهم إلى بلادنا واعطائهم التأشيرة على الحدود ما داموا لا يعاملوننا بنفس الشكل وهذا الاصل ، أنا إذا بدني أروح لبلجيكا لازم أروح للسفارة البلجيكية وأخذ تأشيرة قبل أن أسافر ، وأنا الشهر الماضي كنت في بلجيكا .

الحقيقة هذا يا إخوان لا يليق ، أرجو من دولة الرئيس أن يلفت نظر الاخوة الذين يضحكون ويستهزؤوا .

دولة رئيس المجلس : تفضل ،

السيد عبدالعزيزجير : فلماذا لا يعاملوننا بالمثل أم نحن أقل منهم ؟؟؟

نحن والحمدلله لنا حق السيادة على أرضنا وعلى بلادنا ولا يجوز أن نكون أقل من هؤلاء الغريبين ، وهذا الحق هو من حقوق السيادة الاردنية ونحن نصر عليه .

أنا أتساءل لماذا يتم دخول الاجانب الى بلادنا بينما لا يعامل المواطنون العرب والمسلمون مثل هذه المعاملة .

أحرام على بلابله الدوح حرام للطير من كل جنس

نفس اللحظة . وبالفعل عادوا الى توبيخ واعتقد أن هذا الاجراء هو السليم في هذه الحالة ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٨٢٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٨) والمقدم من سعادة النائب السيد طلال عبيدات .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : الاسئلة

السؤال

ارجو مخاطبة وزير المياه والري حول مكتب مياه لواء بني كنانة حيث أن هنالك امراً من وزارة المياه والري صادر في بداية عام ١٩٩٣ بفتح المكتب المذكور على مثلث قرية حراس ودفعت الاجرة لمدة عام كامل علماً بأن المكتب لم يعمل لغاية الآن بحجة نقص الكادر البشري مع العلم أن مديرية محافظة إربد افادت بأنه يستطيع ان يباشر العمل بالمكتب بغطاء ٧٥٪ من الكادر .

واقبلوا فائق الاحترام

١٩٩٤/١/٢٦ النائب طلال عبيدات

شكراً لمعالي الوزير على إجابته وشكراً للجميع .. وعليكم السلام ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً لك . معالي وزير الداخلية .

معالي وزير الداخلية : شكراً دولة الرئيس ، وشكراً لسعادة النائب عبد العزيز جير .

باديء ذي بدء أود أن أؤكد للمجلس الكريم وللأخ سعادة النائب عبدالعزيز جير بأننا بنفس الحرص الذي يحرص به على أمن البلد نحن نبأله نفس الشعور ، ولا نختلف على وطنيتنا جميعاً تجاه هذا البلد .

ثانياً :- لقد استدعى السفير البلجيكي في نفس الليلة وبلغ باحتجاجنا على هذا الاجراء .

ثالثاً :- فيما يتعلق بكونها سكرتيرة كلكم تعلمون الروابط الاجتماعية بين الشعب الاسرائيلي ، وقد نجد فعلاً زوجة شخص تعمل في بلد آخر ، وهذه المعلومات التي توفرت لدينا .

فيما يتعلق بالتدقيق على مراكز الحدود ، لدينا قيودنا الامنية ولدقق على كافة القادمين للبلاد حسب ما يتوفر لدينا من معلومات ، لكن ليست كل المعلومات متوفرة عن كل الناس . ولدى معرفة الاجهزة الامنية والسلطات الادلية في العقبة عن هذا الموضوع . وأخبرونا بذلك كنا على وشك اتخاذ اجراء لكنهم أبلغونا أنهم مغادرين في

هذه من الأعمال

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٩ / ٣٨٠

التاريخ : ١٤١٤ / ٨ / ٢١ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ٢ / ٢ م

معالي وزير المياه والري

ابعث لهما ليكم صورة عن السؤال رقم
(١٠٨) تاريخ ١ / ٢ / ١٩٩٤ ، والمقدم من
سماعة النائب السيد طلال عبيدات .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة المياه

الرقم : م / ١ / ٤ / ١٠ / ١٨٢٤

التاريخ : ١٩٩٤ / ٢ / ٩

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى السؤال رقم (١٠٨) ٢ المقدم
من سماعة النائب السيد طلال عبيدات ، ارجو
الاطلاع بالعلم انه تمشيا مع سياسة الحكومة في
ايصال الخدمات الى المواطنين في مواقعهم ،
فقد قامت سلطة المياه في اواخر العام الماضي

باستئجار عمارة على مثلث سما الروسان
لاستعمالها كمكتب مياه لخدمة مواطني لواء
بن كنانة . هذا وتمكف السلطة حاليا
على توفير مستلزمات هذا المكتب من كواادر
بشرية وآليات ومعدات واجهزة لتمكينه من
توفير الخدمة في اقرب فرصة ممكنة .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق
الاحترام ،،،

وزير المياه والري

د. هشام الخطيب

دولة رئيس المجلس : السيد طلال
عبيدات .

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، لقد اطلعت على رد
معالي وزير المياه والري والمتعلق بتوفير الخدمة
وتعيين الموظفين اللازمين لمكتب مياه بني
كنانة ، وأود في البداية أن أتقدم بالشكر
العميق لمعالي وزير المياه والري على تطفله بالرد
على السؤال ، وفي نفس الوقت فأنتي أتقدم
بالملاحظات التالية .

أولاً :- لم يحدد معالي الوزير الموعد الذي
يتوقعه لتوفير الجهاز اللازم لمكتب مياه لواء بني
كنانة أسوة بالأولية الاخرى في المحافظات .

ثانياً :- إن مكتب مياه لواء بني كنانة مستأجر
منذ بداية عام ١٩٩٣ . وبالتحديد في
٩٣/٤/١٩ وليس في أواخر عام ١٩٩٣
كما ورد في رد معالي الوزير .

تحية طيبة :

أرجو توجيه السؤال التالي لمعالي وزير
المياه والري ، رجاء الرد عليه في الموعد
القانوني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العالم :

عبدالرؤف الروابدة

السؤال :

اقامت سلطة وادي الاردن اسكانا
وظيفيا في الأغوار ، لاستخدام موظفي
السلطة أثناء عملهم فيها :

١- هل صحيح ان هناك نية لتملك الوحدات
السكنية للمقيمين فيها ؟ وهل انتفت حاجة
السلطة لاسكان وظيفي ، ولاي سبب ؟ .

٢- وهل صحيح ان التفويض المقترح يتضمن
خصم الأجر التي دفعها الموظف من قيمة
الوحدة المقدرة ؟ .

٣- من هم الموظفون المستفيدون من هذا
الاسكان ؟ وما هي مرتبتهم الوظيفية ؟ وهل
لهم سكن يملكونه في مكان آخر في
المملكة ؟ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٨ / ٢٣٢

كما قامت الوزارة ممثلة بسلطة المياه
باستلام مبنى جديد كانت تشغله مديرية زراعة
لواء بني كنانة بتاريخ ٢٧ / تشرين أول /
١٩٩٣ ، وقد قدمت مديرية مياه محافظة اربد
طلبا الى وزارة المياه والري بتوفير مخصصات
بحوالي ثلاثة آلاف دينار لصيانة المبنى قبل
إشغاله . ولأن لم تقم الوزارة بأي إجراء
لتحويل المبلغ للمباشرة بأعمال الصيانة .

ثالثاً :- انني اتقنى على معالي وزير المياه والري
ان يولي هذا الموضوع جل اهتمامه وذلك
بالاسراع بفتح المكتب وتقديم الخدمات من
خلاله لمواطني اللواء بالسرعة الممكنة ...
والسلام عليكم ورحمة الله ،

دولة رئيس المجلس : شكرا لك ، معالي
وزير المياه والري

معالي وزير المياه والري : اشكر الاخ
الكرم طلال عبيدات على ما تفضل به وإن شاء
الله سيتم الاجراء كما تفضل .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، البند الذي
يليه

السيد الامين العام :

٦. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٨٣٣)
تاريخ ١٩٩٤/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم
(٦٤) والمقدم من معالي النائب السيد
عبدالرؤف الروابدة .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحرم

التاريخ : ٨ / ٨ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٠ / ١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير المياه والري

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٦٤) تاريخ ١٧/١/١٩٩٤ ، والمقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

سلطة وادي الأردن

الرقم : س د ١ / ٥ / ٦ / ٨٣٣

التاريخ : ٩ / ٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب الألفهم

الموضوع : اجابة السؤال رقم (٦٤)

١٧/١/١٩٩٤ المقدم من معالي النائب عبدالرؤوف الروابدة .

اشارة الى كتابه دورتكم رقم ١٩٩٤/١/٢٠ تاريخ ١٧/١/١٩٩٤

والمعلق بالسؤال المشار اليه اعلاه ، بخصوص الاسكان الوظيفي في الاغوار .

أرفق طيا الرد على السؤال المشار اليه ، آملاً ان يكون وافياً بالغرض .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير المياه والري

د. هشام الخطيب

اجابة السؤال رقم (٦٤) تاريخ ١٧/١/١٩٩٤ والمقدم من معالي النائب عبدالرؤوف الروابدة بخصوص الاسكان الوظيفي في الاغوار

(١) ان عدداً من موظفي سلطة وادي الاردن وموظفي الوزارات والدوائر الاخرى يشغلون وحدات (السكن الوظيفي) في مناطق الاغوار التي تملكها سلطة وادي الاردن والبالغ عددها (٧٣) وحدة ، مقابل اجرة شهرية مقدارها (١٧٥) دينار ، وتم تأجيرهم لهم بناء على تنسيب الجهات الرسمية التي يعملون بها . كما ان هنالك وحدات سكن وظيفي يشغلها موظفون يعملون في مؤسسات حكومية اشترت هذه الوحدات من سلطة وادي الاردن بعدد يتناسب مع حاجتها من هذه الوحدات .

تقدم بعض الموظفين الشاغلين لوحدات السكن الوظيفي بعدة عرائض كان آخرها بتاريخ ٢٠/٥/١٩٩٣ الى وزير المياه والري يطلبون فيها تفويض هذه الوحدات لهم مقابل الثمن واحتساب الاجرة التي تم دفعها من

قبلهم جزءاً من الثمن كما تقدموا بعريضة اخرى مماثلة الى معالي رئيس مجلس النواب الذي حولها باسم الشكوى رقم (٣٢٥) تاريخ ١٢/٣/١٩٩١ لمعالي وزير المياه والري بموجب كتابه رقم ٣/٢٠/٩٨٨ تاريخ ١٩/٣/١٩٩١ اضافة الى طرح هذا الموضوع من خلال اجهزة الاعلام المختلفة وطرحه في لقاءات المسؤولين مع المواطنين في مناطق الاغوار .

(٢) على اثر ذلك اصدر مجلس ادارة سلطة وادي الاردن بعد دراسة الموضوع قراره رقم (١٦٢٨) تاريخ ٣/٥/١٩٩٣ القاضي بتخصيص هذه الوحدات لشاغلها لمدة تزيد عن خمسة سنوات متتالية مقابل الثمن للاسباب التالية :-

أ. ان معظم العاملين في مناطق الاغوار هم من ابنائها ويشغلون وظائف من مختلف المراتب الوظيفية ، علما ان لهم الحق بالحصول على اراضي سكنية في الاغوار لانهم من ابنائها المقيمين فيها وهذا ما ينص عليه قانون تطوير وادي الاردن رقم (١٩) لسنة ١٩٨٨ .

ب. تأمين المواصلات لموظفي سلطة وادي الاردن العاملين في الاغوار من خارج مناطق الاغوار حيث توفر السلطة وسائل لنقل هؤلاء الموظفين مثل اربد وعمان والسلط والكرك .

ج. ارتفاع كلفة صيانة هذه الوحدات وعدم الاهتمام اللازم بها من قبل بعض شاغلها .

د. تكرار طلب تخصيص هذه الوحدات من

قبل الموظفين الذين يشغلونها .

(٣) وافق دولة رئيس الوزراء على قرار مجلس سلطة وادي الاردن المتعلق بتخصيص وحدات السكن الوظيفي لشاغلها لمدة تزيد عن خمس سنوات مقابل الثمن بعد الاستئناس برأي الجهات الرسمية المعنية بموجب كتاب دولة رقم ٢٥ ج ١١ / ١١ / ١٩٩٤ تاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٩٣ .

(٤) ان قرار التخصيص هذا يتعلق بالوحدات السكنية التي تملكها سلطة وادي الاردن فقط .

(٥) اما بخصوص ائمان هذه الوحدات فقد اتخذ مجلس ادارة سلطة وادي الاردن قراره رقم (١٩٤٥) تاريخ ٣/١/١٩٩٤ باحتساب ثمن الوحدة بـ (٥٧٠٠) دينار حسب قيمة عطاء التنفيذ ، علما ان مثل هذه الوحدات قد بيعت في وقت سابق بمبلغ (٤٠٠٠) دينار الى الشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية واستجابة لرغبة بعض شاغلي هذه الوحدات فقد قرر مجلس الادارة ان يحتسب نصف الاجرة التي تم دفعها حتى تاريخ ٣١/١٢/١٩٩٣ كجزء من ثمن هذه الوحدة ، حيث بلغ الحد الاعلى لهذه الاجرة ٢٣١٠ دينار وحدها الأدنى ١٢٢٥ دينار . كما قرر المجلس ان يتم تقسيط المبلغ المتبقي على أقساط متساوية عددها (١٠٠) قسط حيث يتراوح قيمة القسط بين ٤٦ و ٥١ دينار شهرياً .

(٦) يبلغ عدد الحالات التي يشملها قرار التخصيص (٦٤) حالة وعدت تنفيذ هذا القرار

هكذا من الله على

سيتم دراستها حالة حالة للراغبين الاستفادة من هذا القرار شريطة ان لا يكونوا مستفيدين من مشروع اسكان آخر في الاغوار ، حيث سيتم مخاطبة من يشملهم القرار والطلب من الراغبين في التخصيص ان يقدموا اقراا بذلك .

(٧) ان الموظفين الذين يشملهم القرار هم من مختلف الرتب الوظيفية وهم من سلطة وادي الأردن ، وسلطة المياه ، ودائرة الخبايرت العامة ، ووزارة الاعلام ، وبلدية الشونة الجنوبية ، ووزارة العدل .

(٨) ان عددا من الموظفين الذين يشملهم القرار يملكون سكنا خارج مناطق الاغوار وسيتم دراسة وضع كل واحد منهم قبل تنفيذ القرار .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤوف الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : شكرا دولة الرئيس .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين

اشكر معالي وزير المياه والري على زده ، الذي لم يجب على سؤالي اجابة وافية .

أولاً : تساءلت في الشق الاول من سؤالي عن نية السلطة تملك الوحدات السكنية للمقيمين فيها ، وكان الجواب بالاجاب ، الا انه لم

يجبني فيما اذا كانت قد انتقت حاجة السلطة لاسكان وظيفي وأسباب ذلك ، والأمر واضح هو ان السلطة ستبقى بحاجة دائما الى اسكان وظيفي ما دام موظفوها ليسوا جميعا من سكان الأغوار ، وان تملك وحدات الاسكان السكنية ، اذ انها انشئت ليقم فيها الموظف العامل في الأغوار وهو لا يملك فيها سكنا ، فاذا نقل أوائهت خدماته سكن الوحدة الموظف البديل . أما الآن وبعد أن باعت السلطة الوحدات السكنية فما هي طريقة تأمين الموظفين بالسكن عند تعيينهم أو نقلهم .

ثانياً : ان صدور قرار البيع بشكل قانوني من الجهة المختصة لا يعني ان ذلك البيع مشروعاً ، فماذا لو باعت السلطة خطأ ، ناقلاً للمياه وفقاً لصلاحياتها ، أو باعت قناة الملك عبدالله وعند السؤال يكون الجواب ان البيع قد تم بصورة قانونية . إن مشروعية البيع ترتبط بمشروعية الهدف ، وقد خرجت السلطة عن هدف انشاء الوحدات السكنية وعليها أن تراجع عن هذا القرار ، واتوجه بذلك الى دولة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء صاحب الولاية العامة ان يدرس هذا الموضوع وأن يصدر قراره بذلك .

ثالثاً : ان رد الوزارة واضح يتجلى بأن القرار قد جاء نتيجة ضغط الموظفين من مشغلي الوحدات السكنية . ولذا فقد كان سؤالي واضحاً بمعرفة اسمائهم ومراتبهم الوظيفية وهل هم أصحاب السلطة في السلطة ؟ وهل لهم سكن يملكونه في مكان آخر في المملكة حيث

دولة رئيس المجلس : شكراً ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٧. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٨٣٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (٦٧) والمقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٠ / ٤ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة :

أرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري ، برجاء الرد عليه في الموعد القانوني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

النائب :

عبدالرؤوف الروابدة

السؤال :

١- هل صحيح ان الشركة الكورية التي تعمل مع سلطة وادي الأردن ، قد طلب منها أن تستأجر أرضاً من أشخاص رغم توفر أملاك الدولة في الموقع ؟

٢- وهل صحيح أن عقد الاجار يتضمن ان تعود انشاءات الشركة ، بعد ترك الموقع ، إلى أصحاب الأرض ، بينما يجب أن تعود تلك الإنشاءات ، كما في العقود المماثلة ، الى

يقيمون عادة ، وهي امور لم تجبني عنها الوزارة رغبة في كتمان هذا الموضوع . ولذا فاني أكرر السؤال لمعالي وزير المالية والري أن يعيد الاجابة وفق السؤال الا اذا أراد أن أقدم بسؤال جديد رغبة في الاطلاع على الحقيقة كاملة غير منقوصة . وبخاصة عندما يجيء في الرد ان عدداً من الموظفين الذين يشملهم القرار (دون تحديد ذلك العدد وبالأسماء) يملكون سكنا آخر خارج مناطق الأغوار وانه وهنا اقتبس سيتم دراسة وضع كل واحد منهم قبل تنفيذ القرار ، وهي اجابة عامة غائمة لا تسمن ولا تفني من جوع .

اكرر الطلب من معالي الوزير أن يعيد الرد على سؤالي مفصلاً مع اطيح تحية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، معالي وزير المياه والري

معالي وزير المياه والري : أشكر الاخ الكريم ابو عصام على ما تفضل به وأود أن اوضح أن الحاجة الملحة التي كانت قائمة سابقاً للسكن الوظيفي في الاغوار قد تمت أولاً ، وثانياً أن التنقل بين الاغوار وأماكن السكن الاصلية في عمان وزي واريد متوفرة الآن وهناك باصات يومية تنقل الموظفين . فيما تفضل به من ناحية مشروعية القرار فاني سأتابع هذا الموضوع شخصياً وأؤكد من المستشار القانوني عن مدى مشروعيته وسأصرف على هذا الأساس إن شاء الله .. شكراً .

هكذا من الشغل

السلطة ٩ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٨ / ٢٣٥

التاريخ : ٨ / ٨ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٦ / ١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير المياه والري

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم

(٦٧) تاريخ ١٨ / ١ / ١٩٩٤ ، والمقدم من

معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

سلطة وادي الأردن

الرقم : س و ا / ٥ / ٦ / ٨٣٢

التاريخ : ٩ / ٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب الاعلى

الموضوع : اجابة السؤال رقم (٦٧)

تاريخ ١٦ / ١ / ١٩٩٤ للمقدم من النائب عبد

الرؤوف الروابدة

اشارة الى كتاب دولتكم رقم

٢٣٥ / ١٨ / ١٦ / ٣ تاريخ ١٦ / ١ / ١٩٩٤

والمعلق بالسؤال المشار اليه اعلاه حول مخيم

الشركة الكورية مقاول مشروع تحويل ري

الغور الشمالي ، ارفق طيا الرد على هذا

السؤال ، آملا ان يكون وافيا بالفرض .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير المياه والري

د. هشام الخطيب

اجابة السؤال رقم (٦٧) المقدم من

معالي النائب المحترم عبدالرؤوف الروابدة

(١) ان سلطة وادي الاردن لم تطلب من

الشركة الكورية (المقاول الذي ينفذ مشروع

ري الاغوار الشمالية) ان تستأجر ارضا من

اشخاص .

اما عن تولد املاك للدولة في الموقع ، فلا بد من

القول ان منطقة المشروع الذي تنفذه الشركة

الكورية يقع ما بين العديسة شمالا ووادي

راجب جنوباً ، ويتوفر فيها املاك للدولة وقد تم

تحديد مواقع ضمن املاك الدولة هذه تضمنتها

دعوة العطاء وذلك لاقامة مخيم عليها . ووفقا

لشروط العطاء التي اصبحت فيها بعد شروط

العقد مع المقاول (الشركة الكورية) فان سلطة

وادي الاردن ملزمة بتأمين مواقع يختار المقاول

احلها دون مقابل وان لم تناسبه المواقع المحددة

من قبل السلطة فله الحق ان يستأجر موقعا على

نقته وبموجب ترتيبات خاصة به . وفيما يلي

نص الشرط الذي ورد في دعوة العطاء وفي

العقد الموقع مع المقاول :-

" سيتم منح المقاول حرية اختيار موقع واحد

من اصل عدة مواقع تؤمن له من قبل صاحب

العمل لاقامة المخيم عليه ، وسوف يتم استعمال

الموقع المختار من قبل المقاول بدون اي مقابل ،

كما سيتم اذا أراد المقاول تأمين مساحات

اضافية له لاستعمالها كفروع لمكاتبه واماكن

للتخزين وبدون مقابل ايضا . اما اذا وجد

المقاول ان الاماكن المعروضة عليه من قبل

صاحب العمل غير مناسبة لاستعماله فان

للمقاول ان يقوم باستئجار اراض مملوكة من

القطاع الخاص من خلال ترتيبات خاصة يقوم

المقاول باتخاذها بنفسه ."

(٢) على ضوء الشرط اعلاه عرضت السلطة

على المقاول عددا من المواقع ضمن المناطق

المحددة في دعوة العطاء ، غير ان المقاول اعتذر

عن اختيار أي من هذه المواقع .

(٣) قرر المقاول استئجار قطعة ارض مملوكة

لاشخاص بغرض اقامة مخيمه عليها ، ومن

الطبيعي ان يراعي المقاول في قراره هذا العديد

من الاعتبارات مثل طبيعة الموقع وقربه من

الخدمات ومكاتب المهندس المشرف ومدة

المشروع وغير ذلك من الاعتبارات التي تدخل

في عناصر الكلفة . هذا مع العلم بان السلطة

قد منحت المقاول قطعة ارض بدون مقابل في

منطقة المزارع ليستخدمها اثناء فترة تنفيذ

المشروع كموقع للتخزين ولمكاتبه الفرعية

وذلك تمشيا مع شروط العقد .

(٤) أما حول ان كان عقد الايجار المبرم بين

المقاول واصحاب الارض يتضمن ان تعود

المنشآت بعد ترك الموقع الى اصحاب الارض ،

فان هذه الامور امور لا يتوفر لدينا عنها اية

معلومات ، كما ان سلطة وادي الاردن ، وفقا

لشروط عقد المشروع المشار اليها آنفا ، لا

يمكنها ان تتدخل في ترتيبات الاستئجار التي

هي مسألة تخص المتعهد واصحاب الارض .

وحول وجوب أن تعود هذه المنشآت

للسلطة ، كما في العقود المماثلة ، فان هذا

الامر لم يرد في عقد المقاول حيث ان العقد

الموقع مع المقاول وكما في العقود المماثلة

الاجرة لا يشمل على نص صريح اوضمني

بانه يجب ان تعود هذه المنشآت للسلطة .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤوف

الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : شكراً

سيدي الرئيس .

اقتنى في المرة القادمة أن لا يوضع لي

سؤالان وراء بعضهما حتى لا يظهر انني

استفرد بالكلام .

هكذا من الأشغال

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء
المحترمين

اشكر معالي وزير المياه على رده ،
وأعتقد ان هذه الاجابة وما سبقها تخرج
موضوع الاسئلة النيابية عن أهدافها حين تأتي
الاجابات عاتة غائمة تحوم حول الموضوع
وتطرفه بدون جبرية او حتى مسؤولة .
أولاً : لا يغفل ان ترك الشركة الكورية
المنتهدة ان ترك أراضي الدولة التي عرضتها
عليها سلطة وادي الأردن ضمن دعوة العطاء
لاقامة مخيم الشركة عليها ودون مقابل تركها
ثم تذهب طائفة مختارة لاستئجار أراضي
أخرى وتدفع بدل ايجار بالإضافة الى ترك
المخيم الى صاحب الملك ، خاصة وان المفاوض
استعمل قطعة من املك الدولة مجاناً في
منطقة المشار كموقع للتخزين والمكاتب
الفرعية . حينذا لو أن السلطة قد تكلمت في
ردها فيبئت مانعذ المفاوض على أراضي الدولة
وأفضلية الأرض المستأجرة عليها . ألم تكن
الدولة أولى بالايجار لأراضيها المطلّة ؟

ثانياً : لم أطلب من السلطة ان تتدخل في
ترتيبات الاستئجار ، لأنني أعلم أنها تخص
التمهيد وصاحب الأرض ، ومع ذلك فلم يكن
من باب الاحترام لسؤال النائب أن لا تطلب
السلطة الاطلاع على عقد الايجار وان تبلغ
النائب فيما اذا كان سؤال صحبها أم لا .
ثالثاً : ان جميع الانشاءات الموافقة للتمهيد

في المشاريع الكبيرة تعود للجهة الرسمية
المختصة ، واذا كان هذا النص غير موجود في
عقد السلطة ، ألم يكن من الأولى في ردها ان
تدرس هذا الأمر من منطلق المردود الايجائي
الذي يعود عليها ، دون التخندق في الرد
فالسؤال ليس اتهاماً وليس ادانة وإنما استفهام
يهدف الى المصلحة العامة .

انني ارجو معالي وزير المياه والرأي أن
يتعمق في فحوى أسئلتي والأهداف التي أرمي
اليها ، وهي اهداف ليس فيها سوى تحقيق
الصالح العام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
الوزير

معالي وزير المياه والري : مرة اخرى
أشكر الاخ أبو عصام على ما تفضل به وأنا
على ثقة أن ما يقصده هو بالفعل الصالح
العام .

ولقد وجدت أنه بالفعل كان يجب أن
تكون ملحوظة في العطاء تنص صراحة على أنه
بنفس النظر الأرض التي استأجرت من أراضي
السلطة ، وهي في هذه الحالة كانت مجاناً
وليس لها أجرة ، أم من الأراضي الخاصة بجميع
المنشآت التي عليها يجب أن تبقى للسلطة .

ولذلك قد عملت الترتيبات المناسبة
لاضافة مثل هذا النص في أي عطاء مستقبلي
إن شاء الله .

دولة رئيس المجلس : البند الذي يليه .
السيد الامين العام :

٨. كتاب معالي وزير المياه والري رقم
(١٨٨٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٠ ، جواباً على
السؤال رقم (٥٣) والمقدم من سعادة النائب
الدكتور احمد الكوفحي .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

للموضوع : سؤالان موجهان الى معالي
وزير المياه والري المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وهو ،

أرجو توجيه السؤالين التاليين الى معالي
وزير المياه والري واجابتي عليهما خلال المدة
للمقروءة .

السؤال الاول : هل لدى الوزارة علم
بالأضرار للمادية والمعنوية التي لحقتها محطة
تنقية المياه المادمة في اربد ، بالمالكين لما حولها
والمساكن والمزارين ؟ وهل فكر المسؤولون
بزيارة المنطقة بكمامات متطورة ؟

السؤال الثاني : وهل لدى الوزارة علم
بوادي سوم بدءاً من غرب اربد ، وما يجري
فيه من مياه عادمة مكشوفة ، وما يسببه لأهل
المنطقة من ويلات وإزعاج البعوض ؟

وهلاً وضعت الوزارة حلاً لهاتين
المكرونتين الصحتين ؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٩٩٤/٧/١٩ هـ . احمد الكوفحي

١٩٩٤/١/١ م نائب دائرة اربد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١١٦

التاريخ : ١٩٩٤ / ٧ / ٢٩ هـ

الموافق : ١١ / ١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير المياه والري

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم
(٥٣) تاريخ ١٩٩٤/١/٨ ، والمقدم من سعادة
النائب الدكتور أحمد الكوفحي .

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

وقبلوا الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة المياه

الرقم : م / ١ / ١٤ / ١٠ / ١٨٨٧

التاريخ : ١٩٩٤ / ٢ / ١٠

دولة رئيس مجلس النواب الاغصم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١١٦/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١/١١ الخاص بالسؤال رقم (٥٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي والذي يحتوي سؤاليين مفصلين ، ارجو أن اين ما يلي :-

السؤال الاول : محطة تنقية المياه العادمة في اربد

١. ان موقع المحطة الحالي قد تم اختياره منذ زمن بعيد من قبل بلدية اربد لذلك وقبل ان تنتقل مسؤولية المياه من البلديات الى سلطة المياه .

٢. عند المباشرة بتنفيذ المحطة في نهاية عام ١٩٨٣ لم تكن هناك اي تجمعات سكانية قريبة من الموقع .

٣. قامت بلدية اربد بحل الاراضي المحيطة بالمحطة بعد تخطيطها وتحويلها الى منطقة حربية وذلك للحد من قيام المواطنين بانشاء ابنية بغرض السكن بالقرب من المحطة .

٤. كان اختيار موقع المحطة الحالي مناسباً لنبيا ، من حيث امكانية خدمة ٧٥٪ من عقارات مدينة اربد ضمن شبكة الصرف الصحي الحالية بالانسياب الطبيعي اضافة لوجود الوادي الطبيعي والذي يتم تصريف المياه المنقاه في المحطة من خلاله .

٥. اما بالنسبة للأموال السلبية التي تؤثر على تشغيل المحطة فمفضل بالاتي :-

أ) قيام بعض صهاريج النضج بحسب المياه العادمة من الحفر الامتصاصية العالدة للمواطنين لتفريغها خلسة بشبكة الصرف الصحي .

ب) قيام بعض صهاريج النضج بسحب المياه العادمة من بعض المشاحم والمغاسل في مدينة اربد وتفرغها في شبكة الصرف الصحي .

٦. تبعت من مسلخ بلدية اربد والملاصق للمحطة من الناحية الغربية روائح كريهة نتيجة تصريف المياه العادمة منه الى الوادي دون اي معالجة وبشكل مكشوف ، اضافة لوجود سوق الحلال المركزي في حرم المسلخ نفسه .

٧. يقوم بعض المواطنين المقيمين في المنطقة المجاورة للمحطة بترية الاغنام والابقار والذي يؤدي بالتالي الى البعث الروائح الكريهة .

السؤال الثاني : وادي سوم بديرا :-

١. هناك بعض العقارات غير مشمولة بشبكة الصرف الصحي والتي يتم تصريف المياه العادمة منها من خلال عبارات بلدية اربد المنشأة منذ زمن بعيد لتتناسب من خلالها الى وادي الحفر وبالتالي الى وادي سوم ، علما بان مثل هذه العقارات التي لا يمكن خدمتها على شبكة الصرف الصحي الحالية ، تم ادراجها من قبل السلطة ضمن مشروع مجاري اربد الكبرى والذي هو قيد الدراسة حاليا .

٢. هناك بعض العقارات المشمولة بشبكة الصرف الصحي والتي لا تزال تصريف المياه العادمة من خلال عبارات البلدية وتقوم اجهزة السلطة بملاحقة مالكيها لالزامهم بالربط على شبكة الصرف الصحي رسمياً .

هذا وترجو العلم ان وزارة المياه والري جاده بمعالجة كلا المشكلتين الواردتين اعلاه اولا بالتعاون مع الجهات الادارية لمنع تجاوزات صهاريج النضج والزام العقارات المشمولة بالصرف الصحي القيام بالربط بالشبكة وثانيا بانشاء محطة تنقية بالاضافة للحالية ضمن مشروع مجاري اربد الكبرى الذي هو قيد الدراسة وقد خصصت له الاموال من الجهات الممولة ومن الحكومة لتخفيف العبء عن المحطة الحالية .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير المياه والري

د. هشام الخطيب

دولة رئيس المجلس : الدكتور أحمد الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

كنت أفتنى على معالي وزير المياه والري أن لا يمتكث السؤال عنده شهراً كاملاً حتى يجيب عليه ، وعلى أية حال أشكره على هذه الاجابة .

وأرى من خلال النظر في الاجابة تسجيل الملاحظات التالية :-

اولاً : ان وزارة المياه والري هي صاحبة الولاية على المياه ؟ المخزون منها والمجري ، النقي منها والعامد (الملوث) ، وقد آلت اليها التزامات البلديات فيما يتعلق بهذا الشأن ، ويقع على

عانتها تصويب الأوضاع ، ومخاطبة المعنيين من وزارات أو إدارات الحكم المركزي أو المحلي .
ثانياً : القول بأن البلدية حلت الاراضي المحيطة بعد تخطيطها صحيح ولكن القول بأنها حولتها الى منطقة حربية غير صحيح ، لأن عبارة ، (المحطة) بلغة العرب تشمل الجهات الاربعه ، في حين أن الواقع غير ذلك فالمنطقة الحربية من جهة واحدة ، والبلدية نفسها ما زالت تعطي رخص البناء لأغراض السكن في تلك المنطقة ، ولم نسمع اعتراضاً واحداً من وزارة المياه على هذه الرخص .

ثالثاً : لا أجد سبباً أقنع به نفسي كيف تستطيع صهاريج النضج أن تصب في محطة تنقية المياه العادمة في اربد ، دون علم الحراس ، إلا اذا كانت الصهاريج ذات قدرة على الطيران والهبوط وبلا صوت أيضاً ، وبخاصة والمنطقة مضاعة بالمصايح الكهربائية الفوسفورية .

رابعاً : هناك فرق كبير بين الروائح الكريهة التي تصدر من هذه المحطة وتلك التي تصدر عن المسلخ وسوق الحلال المركزي واماكن تربية الحيوانات التي أشار اليها معاليه ، فهذه الأخيرة مما يطلق ، أما تلك الصادرة عن المحطة فلا تطلق وهي محل السؤال .

خامساً : اطالب بملاوة صعوبة سكن على غرار صعوبة عمل تدفيعها وزارة المياه لهؤلاء المتضررين ، وأطالب ايضاً بالتعويض العادل لتدني اسعار الارض في تلك المنطقة بسبب هذه المحطة والمياه العادمة المكشوفة بتوقف ذلك عند تصريب وضع هذه المحطة والمياه العادمة

هكذا من الأشغال

هناك من المأهول

المكتشوفة الجارية في وادي الحضر ووادي سوم محل السؤال ايضاً ، ولجميع المتضررين في اريد وقرائها .

سادساً : وأما جندية الوزارة في حلّ هاتين المشكلتين كما ذكر معاليه فأراها باعلان خطة تنفيذية للتخلص من هاتين المكونتين الصحيحتين خلال نهاية هذا العام ، وفي اخراج محطة التقية الثانية الى حيز الوجود خلال عامين على أبعد تقدير وبخاصة والأموال قد رصدت لها . كما جاء في اجابة معاليه ويسمح لي معالي الوزير ان أعلمه بأن هذه القضية الخطيرة ، قد اثرتها أنا شخصياً كتاب في كل شقة ، ومنذ عدة سنوات فضلاً عن غيري ، وكنا نشيع كلاماً حتى التهمة ، ولكن الأمر بقي على ما كان عليه حتى الآن ، لذلك تمنى على معاليكم ان تصدروا بياناً تتهمدون فيه بحل هاتين المشكلتين أمام مجلس النواب على الوجه الذي أشرت اليه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، معالي الوزير

معالي وزير المياه والري : أشكر الاخ الدكتور الكونفي على ما تفضل به ، ، والحقيقة السبب الرئيسي في تأخر الاجابة أن سلطة المياه كانت تجري مفاوضات مع الجانب الألماني لتوفير أموال لهذا المشروع .

وقد تمت للمفاوضات فقط قبل عشرة أيام والخمسة مخصص لاغراض هذا المشروع حوالي ٧٦ مليون "مارك ألماني" يعني حوالي

"٣٠" مليون دينار بجانب الاموال التي ستخصصها سلطة المياه من مصادرها الخاصة . وبالتالي فأني أود أن أؤكد لأخي الكريم أنه الآن هناك مشروع متكامل جدي مبدئاً تنفيذه قريباً جداً إن شاء الله ، وحتى نرداد إطمئناناً لهذا المشروع حتى يكون مطمئناً من ناحية على سلامة الامور ووقت تنفيذه إن شاء الله ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، البند الذي يليه
السيد الامين العام :

٩. كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٦٠٠٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٢ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٤) وللقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة السيد رئيس مجلس النواب الموقر السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
الرجاء التكرم بتحويل سؤالي التالي الى معالي وزير الداخلية المحترم
السؤال :

الرجاء بيان سبب اعتقال المواطن الاردني / من قطاع غزة أصلاً منذ ١٩٩٢/١١/٢١ وقد اخذ بهمة المساعدة في لاول بعض الافراد في عملية الى فلسطين ، ولا علاقة له بهذه التهمة إلا اعتراف أحد المتهمين عليه . وارجو اطلاق سراحه فوراً .

اسم المواطن : علي محمود ذيب
مع خالص التقدير

النائب

د.محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم
الملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : ٣٧٧ / ١٩ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤١٤ / ٨ / ٢١ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ٢ / ٢ م

معالي وزير الداخلية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٠٤) تاريخ ١٩٩٤ / ٢ / ١ ، وللقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم : ٦٠٠٠ / ٣٥ / ٢٦

الموافق : ١٩٩٤ / ٢ / ١٢

دولة رئيس مجلس النواب الالفيم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ٣ / ١٦ / ١٩ / ٣٧٧ تاريخ ١٩٩٤ / ٢ / ٢ م . المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة بموضوع المدعو علي محمد ذيب ابو جراد .

أرجو أن أوضح الآتي :

المذكور ليس اردني الجنسية ، ولكنه يحمل وثيقة سفر فلسطينية مصرية منتهية المفعول ، ويقوم في البلاد بصورة غير قانونية .

وقد تقرر ابعاده عن البلاد لمخالفته لاحكام قانون الاقامة وشؤون الاجانب رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٤ م .

أرجو التكرم بالعلم .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،

سلامة حماد

وزير الداخلية

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة الرئيس

شكراً لمعالي الوزير على اجابته ، لكن أظن أن جواب معالي الوزير ليس في

هكذا من المأهول

الموضوع . السؤال عن مواطن معتقل منذ ١٩٩٢/١١/٢١ واسمه علي محمود ذيب ، والجواب عن مواطن اسمه علي محمد "بدلاً" من محمود" ذيب أبو جراد إضافة الى ما ورد في السؤال ، وأنه سفير خارج البلاد بسبب إقامته غير المشروعة . لا أدري إذا كانت معلوماتي أو معلومات معالي الوزير دقيقة ، ولذلك أنا أرجو أن تتعاون للوقوف على حقيقة الاسمين .. وشكراً لمعالي الوزير .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير

معالي وزير الداخلية : شكراً دولة الرئيس وشكراً لسعادة النائب على اهتمامه بكل من يتواجد على هذه الأرض الأردنية الطيبة ، ولكنني أؤكد لسعادة النائب بأنني قد تحررت عن هذا الاسم والمعني بالسؤال ، فوجدت أن الاسم علي محمد ذيب أبو جراد ، بعد العودة الى سؤال سعادة النائب حيث ذكر أنه قد أخذ بتهمة للمساعدة في نزول بعض الأفراد في عملية في فلسطين ، فوجدت أن هذا الشخص المعني قد صدر قرار بإبعاده من البلاد وهو يحمل وثيقة سفر فلسطينية مصرية . وأريد أن أؤكد لسعادة النائب وللمجلس الكريم أن أمن البلد لا نستطيع أن نجامل به ، وأن هذا الشخص قد أبعده من البلاد بقرار مبني ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

١٠. كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٦٠٠١) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٢ ، جواباً على السؤال رقم (١٢٢) والمقدم من سعادة النائب المهندس منصور بن طريف .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : أرجو بيان إذا كان هناك مانع قانوني يمنع تحويل مديرية ناحية ققوع الى مديرية قضاء مرتبطة بمصرفية لواء القصر في محافظة الكرك مع أن المعلوم حسب التقسيمات الادارية فإن ما يرتبط بالمصرفية هو مديرية قضاء وكما هو الحال مثلاً في لواء المزار الجنوبي ضمن محافظة الكرك وحتى يمكن استدراك هذا الوضع الذي مضى على إحداثه سنوات عديدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٩٤/١/٣٠

النائب منصور طريف

بسم الله الرحمن الرحيم

للمملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٩ / ٤٣٤

التاريخ : ١٤١٤ / ٨ / ٢٤ هـ

للموافق : ٥ / ٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الداخلية

ابعث لمالككم صورة عن السؤال رقم (١٢٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، المقدم من سعادة النائب المهندس منصور بن طريف .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

للمملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم : ١ / ٣٩ / ٤ / ٦٠٠١

التاريخ : ١٢ / ٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ٤٣٤/١٩/١٦/٣ ومرفقه السؤال رقم تاريخ ١٩٩٤/٢/٥

(١٢٢) المقدم من سعادة النائب المهندس منصور بن طريف حول ترفيع مديرية ناحية ققوع إلى مديرية قضاء .

أرجو العلم بأن نظام التقسيمات الادارية لسنة ١٩٨٥ النافذ المفعول ، محل دراسة تفصيلية شاملة من قبل لجنة مختصة في وزارة الداخلية ، وستنظر الحكومة في تنفيذ توصيات هذه اللجنة من خلال تعديل هذا النظام على النحو الذي يحقق المصلحة العامة وخدمة المواطنين وتسمح به الامكانيات المالية المتوفرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

سلامه حماد

وزير الداخلية

دولة رئيس المجلس : السيد منصور بن طريف .

السيد منصور بن طريف :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - الاخوة النواب الكرام

أشكر معالي وزير الداخلية على كتابه ، كما يوسفني أن أقول أنني لست مقتنعاً بأن ما ورد في كتاب معالي الوزير يشكل بالفعل جواباً لمضمون ومعطيات السؤال الذي وجهناه .

ولقد كنا نأمل من معالي الوزير ومن منطلق حرصه على المصلحة العامة بأن يأتي كتابه وقد تضمن جواباً متكافئاً ومتفاعلاً في مضمونه عما سألناه عنه . لقد كان السؤال

هذا من الأعمال

صريحاً وواضحاً ومنصباً حول ما اذا كان هناك مانع قانوني حال حتى الآن دون أن يكون في شمال محافظة الكرك نفس مستوى التقسيمات الادارية كما في جنوب المحافظة .

ولكن ما ورد في كتاب معالي الوزير تجاهل ذلك وحام ودار دورة كبيرة حول التقسيمات الادارية في عموم المملكة والتي لم يتعرض السؤال لها أصلاً .

وعلى كل حال فسوف اتابع الموضوع مع معالي الوزير وحتى الوصول الى اجابة ونتيجة عادله ان شاء الله وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير الداخلية .

معالي وزير الداخلية : شكراً دولة الرئيس .

شكراً لسعادة النائب الاخ منصور بن طريف ، الحقيقة أنني لم ألق ولم أدور في جوابي لأنني كان بإمكانني أن أكتب صفحتين أو أكثر وأعطي مبررات كثيرة ، ويعلم مجلسكم الكريم أن طلبات ترفيع الوحدات الادارية واحداث الوحدات الادارية وكثرت في هذا المجلس الكريم ، وتعلمون أنني قد أجبت معالي النائب عبدالرؤوف الروابدة على أحد الاسئلة حول هذا الموضوع ، وأن لدي أسئلة كثيرة حول الوحدات الادارية في المملكة قد نجدنا مضطرين لالغاء الناحية مثلاً والاكثفاء بمديرية قضاء ومتصرفية ومحافظة . فقد ذكرت للنائب الكريم أننا فعلنا تعاليج بهذا الموضوع ولكن بطريقة متكاملة للمملكة وعليهم جواباً على مديرية قضاء واحدة ، ففزع مثلاً

اللجنة شارفت على الانتهاء من أعمالها وخلال شهر ان شاء الله سيعقد نظام تقسيمات ادارية متكامل للمملكة ، وسيكون هذا الموضوع ضمن هذه الدراسة وستدرس وتعالج كافة الطلبات المقدمة الى الحكومة ... شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه

السيد الامين العام :

١١- كتاب معالي وزير العمل رقم (٧٦٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٢) والمقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطعيمة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤ / ١ / ٢٦

دولة رئيس مجلس النواب الافخيم

تحية طيبة ، وبعد ،

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير العمل للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : الرجاء تزويدنا بالعمالة (الوافدة والمحلية) المستخدمة في مشروع الديسي الذي تم بيعه من قبل الحكومة الى

القطاع الخاص منذ انشائه وحتى الان اضافة الى الشركات الاخرى التي تعمل في منطقة الديسي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب د. فوزي طعيمة الداود

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣٧٥ / ١٩ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤١٤ / ٨ / ٢١ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ٢ / ٢ م

معالي وزير العمل

ابعت لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٠٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/١ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطعيمة .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العمل

ضمان - الأردن

الرقم : ٧٦٨ / ١٨ / ١ / ٥

التاريخ : ١٩٩٤ / ٢ / ١٥

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٣٧٥/١٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ورفقه صورة عن السؤال رقم (١٠٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/١ والمقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطعيمة حول : العمالة (الوافدة والمحلية) المستخدمة في مشروع الديسي الذي تم بيعه من قبل الحكومة الى القطاع الخاص منذ انشائه وحتى الان اضافة الى الشركات الأخرى التي تعمل في منطقة الديسي .

ارجو ان ابين ما يلي بخصوص الموضوع : يوجد شركتان في المنطقة وهما :-
١- الشركة القابضة الاردنية المصرية : وهذه الشركة لم تباشر عملها قط ، ولم يجد فريق الزيارة الا ارضها السليخ الحالية من أي مشروع .

٢- شركة رم الزراعية : وقد تأسست بتاريخ ١٩٨٦/٣/١ . وتنتج القمح والفواكه والبطاطا ، وخلال الفترة من ١٩٨٦/٣/١ - ١٩٨٦/٢/٢١ كان لديها (١١٣) عاملاً اردنيا ووافداً كما يلي :-

- بلغ عدد العمال الاردنيين (٦١) عاملاً تتراوح اجورهم من ٦٠ - ٣٥٠ ديناراً .
- بلغ عدد العمال العرب من الجنسية :

كل من الأعمال

المصرية (٢٠) عاملاً تتراوح أجورهم من ٧٠-٧٥ ديناراً .

السورية (٠١) عامل واحد أجره ٧٥ ديناراً

المغربية (٠١) عامل واحد أجره ٧٥ ديناراً

- بلغ عدد العمال الاجانب من الجنسية : الفلبينية (٢٥) عاملاً تتراوح أجورهم من ٧٠-١٦٠ ديناراً

الامريكية (٠٤) عمال تتراوح أجورهم من ٩٠٠-١٨٣٣ ديناراً

البريطانية (٠١) عامل واحد أجره ٦٧٥ ديناراً

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العمل

عمان - الاردن

- بلغت نسبة تشغيل العمالة الاردنية في الشركة في تلك الفترة ٥٣٩٪ .

أما الوضع الحالي للعمالة الاردنية والوافدة ، فان الشركة تستخدم (٢٤١) عاملاً اردنياً ووافداً كما يلي :-

- بلغ عدد العمال الاردنيين من منطقة الديسي والمناطق المجاورة لها (٨٩) عاملاً تتراوح من ٦٠-١٤٠ ديناراً

- بلغ عدد العمال الاردنيين من مناطق المملكة الاخرى (٤٥) عاملاً تتراوح أجورهم من ٧٥-٦١٥ ديناراً .

- بلغ عدد العمال العرب من الجنسية المصرية (٩٨) عاملاً ومن الجنسية السورية (٠٢) عاملاً تتراوح أجورهم من ٧٥-١٣٥ ديناراً .

- بلغ عدد العمال الاجانب من الجنسية الفلبينية والسيريلانكية والباكستانية (٠٧) عمال تتراوح أجورهم من ٢٠٠-٦١٥ دولاراً .

- بلغت نسبة تشغيل العمالة الأردنية في الشركة ٥٥٦٪ .

- العمالة الاردنية المستخدمة تدخل في نطاق الفئات التالية : عمالة زراعية عادية / عمالة فنية وري / سائق (سيارة ، ونش ، تراكتور) / حارس / عامل ورشة / ادارية وشؤون موظفين ومحاسبة / فنية ميكانيكية وصيانات آليات / مهندس وفني زراعة .

- العمالة العربية المستخدمة تدخل في نطاق الفئات التالية : عامل زراعي / عامل تنظيفات .

- العمالة الاجنبية المستخدمة تدخل في نطاق الفئات التالية : فني ري / عامل زراعي .

- علماً بأن العمال الوافدين جميعهم في الشركة يحملون تصاريح عمل سارية المفعول .

هذا ، وقد طلبت هذه الوزارة الى ادارة الشركة المذكورة ضرورة العمل على اتخاذ

الاجراءات الكفيلة باحلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة تدريجياً وخاصة من أبناء منطقة الديسي ، حيث بات من الضروري التصدي لعملية تنظيم سوق العمل الاردني بما يؤدي الى توفير فرص عمل الاردنيين للحد من مشكلة البطالة ما أمكننا ذلك .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير العمل / خالد الفزائلي

دولة رئيس المجلس : الدكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمة : شكراً دولة الرئيس .

اشكر معالي وزير العمل على اجابته لكنها اجابة غير وافيه ، ان المتعارف عليه معالي الوزير ان يطلق على النشاطات الزراعية في الجنوب في المنطقة الممتدة من القوية الى للدورة . بالزراعة في منطقة الديسي . فلماذا تقتصر الاجابة على الشركات التي تقع قرب قرية الديسي ؟ مع العلم ان جميع الشركات والمزارع تستغل مياه حوض الديسي .

ان العمالة لشركة واحدة لا تعطي الصورة الكاملة عن اقتصاديات الانتاج الزراعي وبعده الاجتماعي المتمثل في استخدام العمالة المحلية وتنمية المنطقة . لذا فأتني أرجو أن أوضح مرة أخرى أن المقصود بسؤالي هو الشركات جميعها التي تتواجد في حوض الديسي من القوية الى للدورة كما وأرجو معالي الوزير التكرم بتزويدنا بالاجابة كاملة ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة اجابتنا كانت محصورة في منطقة الديسي ، لكن اذا رغب سعادة النائب أن نغطي بقية المناطق فنحن على استعداد .. شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٣٩٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ ، والمتضمن قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٨٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات مجلس الوزراء المنصوص عليها في الانظمة والتعليمات المعمول بها وهي لعلم المجلس الموقر فقط .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ن ت / ٣٨ / ١٣٩٢

التاريخ : ٢٤ - ٨ - ١٤١٤

الموافق : ٥ - ٢ - ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بصورة عن قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٨٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ ، والصادر استناداً لاحكام المادة (٥) من نظام

هذا من الأعمال

صلاحيات مجلس الوزراء رقم (٥٨) لسنة ١٩٩٣، والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات مجلس الوزراء المنصوص عليها في الأنظمة والتعليمات المعمول بها وذلك على الوجه المرفق بهذا القرار.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى معالي وزير المالية

نسخة / الى معالي وزير المالية / الموازنة العامة

نسخة / الى معالي وزير المالية / اللوازم

نسخة / الى معالي وزير الاشغال العامة والاسكان .

نسخة / الى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة

نسخة / الى عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية .

نسخة / الى الجريدة الرسمية

نسخة / الى الملفات ذوات الارقام التالية ن م ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٨ .

مجلس الوزراء

قرر مجلس الوزراء - بالاستناد الى المادة (٥) من نظام صلاحيات مجلس الوزراء رقم (٥٨) لسنة ١٩٩٣ الموافقة على تفويض صلاحياته المنصوص عليها في الأنظمة والتعليمات التالية وذلك على الوجه وبالشروط المبينة ادناه :-

اولاً : في نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة

١٩٨٨ تفوض الى الوزير المختص الصلاحيات التالية وتشمل هذه الصلاحيات جميع موظفي دائرته باستثناء موظفي الفئة العليا فيها :

أ- الصلاحية المنصوص عليها في المادة (٧٥) منه والمتعلقة باعارة الموظف على ان لا يشمل ذلك الاعارة إلى أي منظمة دولية او اقليمية .

ب- الصلاحية المنصوص عليها في المادة (٧٦) منه والمتعلقة بتحديد مدة الاعارة وتجديدها .

ج- الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٨٨) والمتعلقة بمنح الموظف اجازة دراسية اذا كانت مدتها اكثر من ستين وتمديدتها .

ثانياً : في نظام الانتقال والسرور رقم (٥٦) لسنة ١٩٨١

أ- تفوض الى وزير المالية الصلاحيات التالية :-

١. الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (١٤) منه والمتعلقة بتحديد الاجور الكيلومترية .

٢. الصلاحية المنصوص عليها في المادة (١٧) منه والمتعلقة بالطريقة التي تحدد فيها اجور تأمين سيارات الركوب والشحن اللازمة للدوائر .

٣. الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٩) منه والمتعلقة باعتماد المصاريف الاعضائية التي يتكيدها الوفد الرسمي

اثناء تمثيلة للحكومة خارج المملكة .

ب- تفوض الى الوزير المختص الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٢٦) منه والمتعلقة بتشكيل الوفد الرسمي وذلك اذا كان جميع اعضاء الوفد من موظفي دائرته ومن المخصصات المرسدة فيها باستثناء موظفي الفئة العليا فيها .

ثالثاً : في نظام الاشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ :

أ- تفوض الى وزير المالية / الموازنة العامة الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٦) منه والمتعلقة بالالتزام بتوفير المخصصات المالية لتنفيذ اي عطاء او اجراء اي تلزيم .

ب- تفوض الى وزير المالية الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (ز) من المادة (٦) منه والمتعلقة بالاعفاء من أي الزلم مالي مفروض بصورة تسبق توقيع الاتفاقية بالاشغال والخدمات .

ج- تفوض الى الوزير المختص :

١. الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة (١٣) منه والمتعلقة بالجهة المفوضة بالتوقيع على الاتفاقيات تتعلق بالاشغال والخدمات .

٢. الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة (١٥) منه والمتعلقة بمنح اعضاء لجان المطاعات المكافأة المالية .

٣. الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ١٥ منه والمتعلقة بمنح الخبراء والفنيين التي تستعين بهم لجان المطاعات المكافآت المالية .

د- تفوض الى وزير الاشغال العامة والاسكان ١. الصلاحية المنصوص عليها في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٨) منه والمتعلقة بتعيين شخصين في عضوية لجنة المطاعات المركزية .

٢. الصلاحية المنصوص عليها في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٢١) منه والمتعلقة بتنفيذ الاشغال بالمفاوضة والتلزم والخاصة بوزارة الاشغال العامة والاسكان وذلك في المطاعات التي تزيد قيمتها على (١٠٠) ألف دينار ولا تزيد على (٢٥٠) ألف دينار .

٣- الصلاحية المنصوص عليها في البند (١) من فقره (ب) من المادة (١٢) منه والمتعلقة بتقديم الخدمات الفنية بالمفاوضة والتلزم وذلك في الخدمات التي تزيد قيمتها على (٥٠) ألف دينار ولا تتجاوز (١٥٠) ألف دينار .

٤- الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٢٣) منه والمتعلقة بتشكيل اللجان لدراسة طلبات تصنيف مقاولي الانشاءات والمكافآت المالية التي تمنح لاعطاء هذه اللجان .

هـ- الصلاحية المنصوص عليها في البند (١)

من الفقرة (أ) من المادة (٢١) منه والمتعلقة بتنفيذ الاشغال بالمفاوضة والتزيم في الدوائر الاخرى من غير وزارة الاشغال العامة والاسكان والتي تزيد قيمتها على (١٠٠) الف دينار ولا تتجاوز (٢٥٠) الف دينار تفوض الى كل من وزير الاشغال العامة والاسكان والوزير المختص .

رابعاً : في نظام اللوازم رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٣ .

أ - الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٢٠) منه والمتعلقة بتشكيل لجنة العطاءات الخاصة لشراء لوازم لمشروع معين وتعيين رئيس لهذه اللجنة تفوض الي كل من وزير المالية والوزير المختص .

ب- الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٥٤) منه والمتعلقة بشطب الخسارة او النقص الذي يقع في الوازم بغير اعمال او اختلاس تفوض الى وزير المالية وذلك اذا كان المبلغ يتجاوز (٥) الف دينار ولا يزيد على (٥٠) الف دينار .

خامساً : في تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ١٩٨٤ .

الصلاحية المنصوص عليها في البند
(٤) من الفقرة (أ) من المادة (١٠) منها

والمعلقة بتشكيل لجنة تصنيف المقاولين من
الفئات الخمس الاولى تفوض الى وزير الاشغال
العامة والسكان .

1994/1/20

دولة رئيس المجلس : هذا البند للعلم فقط ، الاخ سعد .

السيد هایل السرور : شكراً دولة الرئيس .

إذا كانت هذه القرارات للعلم الحقيقة
ليس هناك مبرر أن توضع في جدول الاعمال
لأن جدول الاعمال يقر من المجلس ويفترض أن
توزع خارج جدول الاعمال .

دولة رئيس المجلس : نعتف بذلك أء
معد ، حصل هناك خطأ في هذا الموضوع

السيد سعد هایل السرور : لأنه ان
بحثت لنا فيها رأي آخر .

دولة ئيس المجلس : صحيح ، الهند
الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٥. الاقتراحات بقوانين .

أ. اقتراح بقانون رقم (٧) تاريخ ١٧/٢/١٩٩٤، مقدم من (٢١) نائبا بشأن ان تتقدم الحكومة الى المجلس بقانون جديد للانتخابات النيابية بديلا عن قانون ١٩٨٦ .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح لقانون

دولتہ شریف محبس النوان المحترم

نحن النواب الموقعين أدناه نقرع أن تقدم الخبرة إلى المجلس أدناه

عمه قانون ١٩٨٦

في القانون الحالي سواء في إجراءات التسجيل والانتخاب أو في عدد دوائر التوزيع المعتمدة على الدوائر الانتخابية

ذیب ابرار

[Handwritten signatures and names in Arabic script, including "عبد الرحمن", "عبد الله", "عبد الوهاب", "عبد الحليم", "عبد الجبار", "عبد الكريم", "عبد المطلب", "عبد الناصر", "عبد السلام", "عبد الصمد", "عبد العزيز", "عبد المجيد", "عبد المحسن", "عبد المؤمن", "عبد الوكيل", "عبد الوهاب", "عبد الوهاب", "عبد الوهاب"]

هكذا من أهل

دولة رئيس المجلس : الاخ عبدالكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة أن هذا الاقتراح رغم أنني من الموقعين عليه ولكنني وقعت تحت تأثير أن الاخوان الذين قدموا لي هذه الورقة انهم قد أعدوا مشروع قانون . الاقتراح بقانون يجب أن يوفق به مشروع القانون وتوفق حسب النظام الداخلي الاسباب الموجبة لذلك .

لكنني لا أعتبر هذا الاقتراح أكثر من اقتراح برغبة ، أي أن المجلس يرغب من الحكومة أن تصدر قانون جديد للانتخاب وترسله إلى هذا المجلس . أما إذا رأى الاخوان الموقعين وأنا احدهم وضع قانون جديد للانتخاب فلا يوجد أي مانع أن نلتقي لقاء معيناً نتفق عليه في المجلس في أي قاعة أو أي مكان ونضع مشروع القانون مع الاسباب الموجبة ثم يعرض على المجلس ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أن هذا الموضوع يعتبر من أهم القضايا التي يجب أن تلقى منا الدعم والاهتمام ، لقد تدارست جبهة العمل الوطني في هذا الموضوع وأشرفت أن أعرض ما يلي باسم الجبهة .

إننا نؤيد العمل على وضع قانون انتخاب عصري متقدم يعالج مجمل القضايا التي تحتاج إلى تحديث والتي كان عليها جدل بين كثير من شرائح المجتمع . ولأن هذا الموضوع مهم ونعتقد أنه على الحكومة أن تدرس هذا الموضوع بهدوء وعناية وأن تشارك في هذه الدراسة جميع الفعاليات السياسية والاجتماعية والنقابية حتى نخرج بقانون تكون نتيجته قانون يرضى عنه الجميع ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : أرجو أن أتحدث عن هذا الاقتراح من حيث الشكل ومن حيث الموضوع ، أما من حيث الشكل فأنتي أوافق الزميل معالي الاستاذ عبد الكريم الدغمي بأن هذا الاقتراح بقانون لا تتوفر فيه شروط النظام الداخلي ، لأن القانون يجب أن يوضح وأن توضع اسبابه الموجبة وأن يرسل إلى الحكومة أو يحال إلى اللجنة القانونية المختصة . وبالتالي ليس فيه متطلبات الاقتراح بقانون .

من حيث الموضوع وأتمنى على زملائي أن يقبلوا هذا الكلام أن لا نعتبر أننا أدبنا جهلنا للعلم أننا وقعنا اقتراحاً بقانون ، إن قانون الانتخاب بحاجة إلى تفسير جذري وعلينا كنواب أن نندي رأينا بالمواد التي نريدها أن تفسر وبالأفكار والمبادئ وليس أن نترك ذلك لمشروع يأتي من الحكومة . ولما على اخواني النواب الذين يريدون التقدم باقتراح كهذا أن يصوغوا المبادئ التي يريدونها وأن تفاهم على

هذه المبادئ ، وأول إجراء نعمله هو أن نرد قانون الصوت الواحد حتى تكون الحكومة محكومة باستعمال وضع قانون جديد ، هذه هي الطريقة الوحيدة .

لذلك فأنتي أتمنى على اخواني مقدمي الاقتراح أن يوجوه إلى أن يتقدموا باقتراحاتهم مكتوبة .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد أحمد الحاج : شكراً دولة الرئيس .

أنا أعتقد أن الاسباب الموجبة موجودة في الاقتراح ، فنص الاقتراح « نحن النواب الموقعين أدناه نقتراح أن تتقدم الحكومة إلى المجلس بقانون جديد للانتخابات النيابية بدلاً عن قانون ١٩٨٦ وذلك لكثرة الثغرات الموجودة في القانون الحالي ، سواء في إجراءات التسجيل أو الانتخاب أوفي عدد وتوزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية » . هنالك صورتان إما أن يتقدم مجموعة من أعضاء المجلس ، عشرة فما فوق ، بصياغة كاملة لمشروع ، هذه صورة والصورة هذه أن يقال للحكومة قلمي مشروعاً متكاملاً للانتخابات النيابية وكلا الأمرين جائز فيما أعتقد .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً دولة الرئيس .

أنا أشارك الاخوان أهمية ايجاد قانون للانتخابات يتجاوز كل السلبات التي عانى منها شعبنا ولا سيما في الانتخابات الاخيرة عام ١٩٩٣ ، وحقيقة القانون كان مداناً على كل الصعد التي جرت في ظل الانتخابات .

مع تقديري لما تفضل به معالي الاخ عبدالكريم الدغمي لا أرى أن هنالك ما يلزم مجلس النواب أو أصحاب الاقتراح بأن يتقدموا بمشروع متكامل لهذا القانون ، هذا مبلغ فهمي من المادة ٤١ ، من النظام الداخلي . وهنالك سوابق أذكر منها اقتراح بقانون تقدم به بعض السادة النواب بشأن قانون حظر الخمر ، وبشأن قانون نقابة المعلمين . أنا أرى ؟ أن الحكومة لديها من الامكانيات إن توفرت لديها النية الخالصة بتغيير هذا القانون أن تتقدم أينا بقانون تراعي فيه كل السلبات التي أشار اليها الاخوة النواب ، ثم يمارس المجلس دورة في دراسة هذا المشروع وإقراره بالصورة التي يرضى عنها ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي جمو

السيد عبد الباقي جمو : اعتقد اننا نأخذ من وقت المجلس في مثل هذه المواضيع الكثير ، الطريق الصحيحة للتشريع هذا الاقتراح يجوز تحويله الى الحكومة ، لأن المقترحين لو قدموا مشروع قانون متكامل على المجلس أن يحيل هذا المشروع الى الحكومة لتتولى الحكومة صياغتها من جديد . ولماذا هذه الدورة الطويلة ؟

هذا من الأعمال

نحن نطلب من الحكومة بتأييد هذا الاقتراح وتحويله اليها أن تقدم بمشروع قانون انتخابات متكامل ترال منه السليبيات وهذا يكفي .
لذلك أقترح إقفال باب المناقشة والتصويت على الاحالة أو عدم الاحالة ... وشكراً
دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان فيصل
السيدة توجان فيصل : مشكلة قانون الانتخابات منذ بدأ الانتخابات هو أنه كانت تضمه الحكومات وتفصله مرحلة ، ثم تأتي وتغير وتعيد تفصيله مرحلة وهذه حقيقة واقعة .
فالان إذا احلناه نحن نعرف أن المشروع الاساسي يحكم جزء كبير مما يتطور عنه القانون لاحقاً ، فلا نريد أن يأتي قانون ثالث أيضا من الحكومة . على المجلس أن يضع هذا المشروع وعندما يحيله الى الحكومة فهي عندما تضع المشروع تكون ملزمة للتحرك ضمن المخطط الذي وضعه نواب الامة وليس المخطط الذي تريده هي . عندما يعود اليها عبارة عن تشذيب وتصحيح قانوني إن كان المشروع المقدم ، وليس بالضرورة أن يكون بحاجة الى تشذيب كبير لأنه نحن كنواب نستطيع ان نستعين بقواعد قانونية اخرى . فأفضل أن يأتي من النواب ثم يذهب الى الحكومة وعندما يعود لنا نكون قد تحكمتنا بمجمل إطاره وبأهم بنوده .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور همام .
الدكتور همام سعيد :
بسم الله الرحمن الرحيم
شكرا دولة الرئيس .
أنا أقترح بدل أن نطيل الوقت في هذا الموضوع وهو تحويله الى اللجنة الادارية او اللجنة القانونية أن نحيله رأساً الى الحكومة لوضع هذا المشروع ، ولا يمنع ايضاً أن يكون هنالك مشاورات من الاخوة النواب في لجنة من الكتل أو بعض الافراد للدراسة مثل هذا المشروع فيلتقي الامر ان من الحكومة ومن النواب ... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد مفلح اللوزي .
السيد مفلح اللوزي : شكراً دولة الرئيس .
قانون الانتخابات مهم جداً ولكن إنه مهم جداً مثلما ذكر الاخوان النواب المحترمين ، ارى أن يظهر هذا القانون من الحكومة بعد التعديل والتقسيم الاداري العام للمملكة حتى يصبح متكامل من جميع النواحي والحقوق والواجبات لجميع المناطق ... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا اخوان عندما خيالات إما أن يرد هذا الاقتراح للموقعين لوضع تفاصيل قانون مع الاسباب الموجبة أو أن يحال للجنة القانونية . يا اخوان لي اقتراح من

الشيخ عبد الباقي وثني عليه باغلاق باب النقاش وأعتقد الاخوان يريدوا إغلاق باب النقاش ، نحن لا نريد أن نقاش القانون ، هل يحال أو لا يحال ؟ .
من يوافق على إعادة هذا الاقتراح الى الموقعين لوضع التفاصيل والاسباب الموجبة ، من يوافق على ذلك ؟ ما فيه موافقة . إذن من يوافق على إحالته للجنة القانونية ؟ لا بد من إحالته للجنة القانونية ، لا يجوز أن نحوله أولاً للحكومة . أرجو رفع الايدي بتحويله الى اللجنة القانونية كاقترح بقانون .
السيد الامين العام : "٣٨" من "٧٣"
دولة رئيس المجلس : "٣٨" من "٧٣" ،
الدكتور عبد المجيد .
الدكتور عبد المجيد العزام : الاقتراح واضح وصريح ، الاخوان الذين قدموا الاقتراح يقولوا أن تتقدم الحكومة الى المجلس بقانون ، فوجهة نظري إن يتم التصويت إما ان يحول الاقتراح بقانون الى الحكومة أو يرد وليس للجنة القانونية لأن النص واضح وصريح .
دولة رئيس المجلس : أي اقتراح من هنا القليل يجب أن يذهب للجنة القانونية ، لا يجوز للحكومة رأساً . السيد عبد الرؤوف الروابدة نقطة نظام .
السيد عبد الرؤوف الروابدة : سيدي أنا اعتقد أن قراءة النظام تحسم النقاش ، لنقرأ المادة "٤١" و إذا اقترح عضو أو أكثر خلال

مدة إنعقاد المجلس وضع قانون جديد ، وهذا هو الاقتراح بوضع قانون جديد . أو تعديل أحد القوانين المعمول بها أو الغاءه وجب عليه أن يبين الاسباب الموجبة لذلك وبعد قراءة الاقتراح في المجلس يضع الرئيس في الرأي ما إذا كان هناك احتياج لقبول الاقتراح ام لا فاذا تقرر قبول الاقتراح يحال الى اللجنة المختصة لبحثه . ولا مجال لا حالته الى الحكومة .
دولة رئيس المجلس : السيد علي ابو الراغب
السيد علي ابو الراغب : استكمالاً لما تفضل به معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة ، عند تحويل هذا القانون الى اللجنة القانونية نرجو أن تكون بصورة ما يجري . بحثه في هذه اللجنة . حيث أنه من المفروض أن يكون هنالك مشاركة أوسع في هذه اللجنة لوضع أسس هذا القانون .
وعليه تحويله للجنة القانونية أو رفضه مرهون بهذا الاسلوب وهذا العمل .. وشكراً .
دولة رئيس المجلس : إذا سمحتوا نريد ان نعيد المد ، من يوافق على إحالته للجنة القانونية ؟ أرجو رفع الايدي بوضوح حتى نعرف العدد .
السيد الامين العام : "٥٢" من "٧٣"
دولة رئيس المجلس : "٥٢" من "٧٣"
يحال للجنة القانونية .
البند الذي يليه .

هكذا من الأعمال

السيد الأمين العام :

٦- الاقتراحات برغبة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة الاقتراحات التسعة للجنة الادارية مباشرة ؟ موافقة .

- وهذه هي الاقتراحات التي قرر المجلس إحالتها للجنة الادارية مباشرة -

١. اقتراح برغبة رقم (١١٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، والمقدم من سعادة النائب السيد سلامة السعد ، بشأن فتح عيادة طبية تابعة للخدمات الطبية الملكية في لواء جرش .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٢ / ق / ٦

التاريخ : ٢٧ / شعبان / ١٤١٤

الموافق : ٨ / شباط / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١١٥

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

أرجو مخاطبة الجهات المعنية لفتح عيادة طبية تابعة للخدمات الطبية الملكية في لواء

جرش لحاجة المتفعين من التأمين الصحي التابع للقوات المسلحة الماسة لها ونظراً لكثرة مراجعي مستشفى جرش الحكومي من المدنيين علماً بأن المناطق المجاورة للواء جرش تتوافر فيها مثل هذه العيادات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب سليمان سلامة السعد

نائب لواء جرش

٢. اقتراح برغبة رقم (١١٦) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، والمقدم من سعادة النائب السيد جميل الحشوش ، بشأن انشاء عناية حثيثة في مستشفى غور الصافي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١١٦

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : اقترح على معالي وزير الصحة بانشاء عناية حثيثة في مستشفى غور الصافي علماً أن جميع العمليات تعمل داخل المستشفى ولا يوجد عناية حثيثة في المستشفى علماً أن درجة الحرارة تصل في الصيف الى درجة ٤٥م وعلاوة على ذلك كثرة الدباب

وبعد المنطقة عن محافظة الكرك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب جميل الحشوش

٣. اقتراح برغبة رقم (١١٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء ، بشأن احداث مركز صحي شامل على مثلث الوهادنة .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١١٧

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : إحداث مركز صحي شامل على مثلث الوهادنة لخدمة قري الوهادنة دير الصمادية ، الهاشمية حلاوة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب الدكتور أحمد القضاء

٤. اقتراح برغبة رقم (١١٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء ، بشأن احداث مركز صحي شامل على مثلث اشتيفنا .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١١٨

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : إحداث مركز صحي شامل على مثلث اشتيفنا لخدمة قري عرجان ، باعون راسون ، أومرة ، محيا ، الطيارة ، أم البنايع ، المرحم ، صغار ، صخرة ، عين ، سماتا ، عفا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب الدكتور أحمد القضاء

٥. اقتراح برغبة رقم (١١٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء ، بشأن ترفيع مجلس قروي باعون الى بلدية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١١٩

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : ترفيع مجلس قروي

كل من أشعل

بأمر إلى بلدية حيث أن جميع الشروط متوفرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب الدكتور أحمد القضاة

٦. اقتراح برغبة رقم (١٢٠) تاريخ ٢/١٧/١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد نواف القاضي ، بشأن ايجاد مشتل اشجار في محافظة المفرق .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب
الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١٢٠

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس المقرر :

نص الاقتراح : طلب ايجاد مشتل اشجار في محافظة المفرق حوض مراعي صبيحا ، كون الاراضي والماء متوفرة وصالحة للزراعة ، واصبحت المزارعين بحاجة لزرع الاشجار المثمرة في تلك المنطقة ، نأمل ان ينال هذا الاقتراح الموافقة خدمة للمواطن والوطن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب نواف سعود القاضي

٧. اقتراح برغبة رقم (١٢١) تاريخ

١٧/٢/١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور نادر ابو الشعر ، بشأن تحويل مجلس قروي فوعرا الى بلدية .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

التاريخ : ١٣ / ٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١٢١

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس المقرر :

نص الاقتراح : تحويل مجلس قروي فوعرا - اربد - إلى بلدية .

حيث قمت وأثناء وجودي نائباً في المجلس العاشر بمراجعة معالي وزير البلديات آنذاك - وقد درست لجنة خاصة وزارة هذا الوضع في البلدة وهي مكتملة الشروط للترقية إلى "بلدية" منذ أكثر من عشر سنوات -

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب الدكتور نادر ابو الشعر

- دائرة اربد -

٨. اقتراح برغبة رقم (١٢٢) تاريخ ١٧/٢/١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد حويضة ، بشأن شمول

للمرضين العاملين في وزارة التربية والتعليم بالعلاوة الفنية .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
التاريخ : ١٣ / ٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١٢٢

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس المقرر :

نص الاقتراح : شمول المرضين العاملين في وزارة التربية والتعليم بالعلاوة الطيبة حيث قطعت عنهم بعد عام ١٩٨٨ وصدر قانون العلاوات الموحد ، إلا أن زملاءهم من الزراعيين قد شملتهم هذه العلاوة بعد صدور هذا القانون .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب د. محمد حويضة

٩. اقتراح برغبة رقم (١٢٣) تاريخ ١٧/٢/١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد بشأن ايجاد مركز صحي غرب وادي السير .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

التاريخ : ٣ رمضان ١٤١٤ هـ
الموافق : ١٣ / ٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب
الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١٢٣

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس المقرر :

نص الاقتراح : أقترح ايجاد مركز صحي في منطقة غرب وادي السير ، منطقة ابو السوس وثمانى قرى في هذه المنطقة التي يحتاج المواطنون فيها الى الرعاية الصحية من خلال مركز صحي مناسب

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور همام سعيد

دولة رئيس المجلس : البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٧. طلبات المناقشة

١- طلب مناقشة رقم (٥) تاريخ ١٦/٢/١٩٩٤ ، مقدم من (١٦) نائباً حول اوضاع الملكية الاردنية .

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٤/٢/١٦

دولة رئيس الوزراء

هكذا من الأشغال

السيد الأمين العام :

٨. قرارات اللجان .

أ . قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ ١٤/٢/١٩٩٤ ، والمتضمن القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ ، قانون المالكين والمستأجرين .

دولة رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة القانونية .

السيد عبد الكريم الدغمي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني عدة اجتماعات لدراسة القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ قانون المالكين والمستأجرين حيث كانت الاجتماعات كالتالي :

الاجتماع الاول :

عقد بتاريخ ١٩٩٤/١/٣٠ برئاسة رئيسها سماحة الشيخ عبد الباقي جمو وبحضور مقررها عبد الكريم الدغمي وبحضور السادة اصحاب السعادة اعضاء اللجنة : سليمان سلامة السعد ، د . أحمد الكوفحي ، د. فوزي الطعيمة ، الدكتور هاني حجازين ، د . همام سعيد ، عبد الله اخوارشيدة ، حاتم الغزاوي ، والسيدة توجان فيصل .

نحية وبعد

ارجو التكرم بتحديد موعد لمناقشة اوضاع الملكية الاردنية وشكراً

(١) بسام العموش

(٢) عبد الرحيم عكور

(٣) بسام حدادين

(٤) د. ذيب عبدالله

(٥) احمد الكساسبة

(٦) جميل الحشوش

(٧) عبد النعم أبو زلط

(٨) ذيب انيس

(٩) عبد موسى النهار

(١٠) سليمان السعد

(١١) د. أحمد الكوفحي

(١٢) حمزة منصور

(١٣) عبد العزيز جبر

(١٤) عبد الله أخو ارشيدة

(١٥) د. عبد الرزاق طيشات

(١٦) خليل حدادين

دولة رئيس المجلس : المطلوب الآن حسب النظام الداخلي تحديد موعد للمناقشة عشرة أيام على الأكثر . هل يوافق المجلس الكريم على يوم الاحد الموافق ٢/ آذار . موافقة ؟ موافقة . شكراً لكم . البند الذي يليه

وتغيب بمعذرة اصحاب السماحة والسعادة السادة النواب اعضاء اللجنة : د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. مصطفى شيكات ، محمود الهويل .

وحضر من الحكومة : معالي الدكتور خالد الزعبي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

الاجتماع الثاني :

عقد بتاريخ ١٩٩٤/١/٣١ برئاسة رئيسها سماحة الشيخ عبد الباقي جمو وبحضور مقررها معالي السيد عبد الكريم الدغمي . وبحضور السادة اصحاب السعادة اعضاء اللجنة : عبد العزيز جبر ، سليمان سلامة السعد ، عبد الله اخوارشيدة ، د. أحمد الكوفحي ، د. همام سعيد ، د. فوزي الطعيمة ، والسيدة توجان فيصل .

وتغيب بمعذرة اصحاب السماحة والسعادة اعضاء اللجنة : د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. مصطفى شيكات ، حاتم الغزاوي ، د. هاني حجازين ، محمود الهويل .

وحضر من الحكومة :

معالي الدكتور خالد الزعبي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

الاجتماع الثالث :

عقد بتاريخ ١٩٩٤/٢/٦ برئاسة رئيس اللجنة سماحة الشيخ عبد الباقي جمو وبحضور

مقررها معالي السيد عبد الكريم الدغمي . وبحضور اصحاب السعادة السادة اعضاء اللجنة : د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. مصطفى شيكات ، محمود الهويل .

وتغيب بمعذرة سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .

الاجتماع الرابع :

عقد بتاريخ ١٩٩٤/٢/٧ برئاسة سماحة الشيخ عبد الباقي جمو وبحضور السادة اصحاب السعادة اعضاء اللجنة :-

عبد العزيز جبر ، د. همام سعيد ، د. أحمد الكوفحي ، حاتم الغزاوي ، د. فوزي الطعيمة ، سليمان سلامة السعد ، عبد الله اخوارشيدة .

وتغيب بمعذرة اصحاب السماحة والمعالي السادة اعضاء اللجنة : د. ابراهيم زيد الكيلاني ، عبد الكريم الدغمي .

الاجتماع الخامس :

عقد بتاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ برئاسة سماحة الشيخ عبد الباقي جمو وبحضور مقررها معالي السيد عبد الكريم الدغمي . وحضر السادة اصحاب السعادة اعضاء اللجنة : د. هاني حجازين ، عبد العزيز جبر ، سليمان سلامة السعد ، د. همام سعيد ، د. أحمد الكوفحي ، د. مصطفى شيكات ، د. فوزي الطعيمة ، عبد الله

هذا من الأعمال

أخوار شديدة .

وتغيب عن الاجتماع بمعللة أصحاب
السماحة والسعادة السادة النواب : هـ. إبراهيم
زيد الكيلاني ، حاتم الغزاري .

وحضر من الحكومة :

معالي الدكتور خالد الزهبي وزير
الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

- وهنا ترأس الجلسة الدكتور عبد الرزاق
طبيشات النائب الأول لدولة رئيس المجلس -

معالي نائب رئيس المجلس : معالي أبو
زهر .

الدكتور عبدالله النصور : أرجو إعفاء
معالي المقرر إلى حين استعراض النقاط .

السيد المقرر :

ما فيه مانع حسب إقتراح معالي أبو زهر
مشيراً إلى أن هناك مخالفة من سعادة الدكتور
أحمد الكوفحي وسعادة الدكتور همام سعيد
حول المادة ٥ / الفقرة أ والبند ٩ من الفقرة جـ
من نفس المادة . أيضاً هناك مخالفة من سعادة
الدكتور أحمد الكوفحي حول المادة ٧ من
القانون .

- وهذا بقية قرار اللجنة القانونية رقم ٨ والذي
قرر المجلس إعفاء المقرر من تلاوته -

حيث قررت اجراء التعديلات التالية :

المادة (٢٧) :

الفقرة (ج) :

موافقة بعد اجراء التصحيح اللغوي
لكلمة (وصلات) لتصبح (والصالات) .

المادة (٥) :

الفقرة (ب) :

موافقة بعد شطب كلمة (وشروط)
الواردة بعد عبارة ' فأن احكام ' ووضع كلمة (
وشروطه) بعد كلمة (المقدر) لتصبح بالنص
التالي (فأن احكام المقدر وشروطه)

المادة (٩) :

الفقرة (ب) :-

موافقة بعد شطب العبارة التالية :
(وان لا يكون للسطح طريق آخر مساو لذلك
الدرج في صلاحيته من جميع الوجوه في
الوصول الى السطح) .

المادة (٩) :

الفقرة (أ) :

اولاً : شطب البنود (١ ، ٢ ، ٣)
ثانياً : الموافقة على البند (٤) بعد اعادة ترقيمه
ليصبح بالرقم (١) .

ثالثاً : الموافقة على البند (٥) بعد اعادة ترقيمه
ليصبح بالرقم (٢) .

الفقرة (ب) :

الموافقة عليها بعد شطب الرقم (٥)
الوارد بعد كلمة (البند) والاستعاضة عنه

بالرقم (٢) .

المادة (١١) :

الفقرة (أ) :

موافقة بعد شطب الرقمين (٤ ، ٥)
الواردين بعد كلمة (البندين) والاستعاضة
عنهما بالرقمين (١ ، ٢) .

المادة (١٦) :

موافقة بعد اجراء التصحيح اللغوي
لكلمة (دينار) لتصبح (دينار) .

المادة (١٧) :

أعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :
على مجلس الوزراء زيادة بدلات
الاجار او انقاصها بالنسبة المئوية التي يراها
محققه للعدالة والصالح العام ، وذلك كل
خمس سنوات على الاقل) .

المادة (١٨) :

الفقرة (أ) :

موافقة مع اجراء التصحيح للعبارة
التالية :

(او سد المجاري او ائتلاف او ازالة أي من
الاشياء التابعة له او كانت فيه)

لتصبح بالنص التالي :-

(او سد المجاري او ائتلاف اي من الاشياء
التابعة له أو ازلتها او كانت فيه ، ...)

الفقرة (ب) :

موافقة بعد اجراء التصحيح اللغوي
للمبارة التالية الواردة في مطلعها :

(اذا لم يوعد المؤجر كل أو بعض الخدمات
المتفق عليها) لتصبح بالنص التالي :

(اذا لم يوعد المؤجر كل الخدمات المتفق عليها
او بعضها) .

الفقرة (ج) :

موافقة بعد اجراء التصحيح اللغوي
لكلمة (عن) الواردة في آخرها لتصبح
(على) .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها .

أمين عام مجلس الامة اللجنة القانونية مجلس النواب
صالح الرضي

ملاحظة :

- مخالفة من سعادة الدكتور احمد الكوفحي
وسعادة الدكتور همام سعيد حول المادة (٥)
الفقرة (أ) والبند (٩) من الفقرة (ج) من
نفس المادة .

- مخالفة من سعادة الدكتور احمد الكوفحي
حول المادة (٧) من القانون .

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة حول المادة (٥) فقرة (أ) من
القانون المؤقت رقم (٢٩) سنة ١٩٨٢
قانون المالكين والمستأجرين

اخالف الاكثرية المحترمة في اللجنة

هذا من المجلد

القانونية - وأرى الاستعاضة عنها بالمعارة التالية :

أ- مع مراعاة احكام هذا القانون يحدد كامل مدة الاجارة في العقد وتكون ملزمة للمالك ، أما إذا لم يتم تجديد العقد فالمستأجر أن يستمر في أشغال المأجور .

المبررات -

(١) لأن الاجارة عقد على المنفعة وهذه تستوفي آتايان وهذا المعنى يقتضي تجديدها بأقل فترة زمنية ممكنة ودراسة لا أن تترك على إطلاقها .

(٢) والقول في الفقرة الاصلية في القانون المؤقت وبالرغم من كل اتفاق مخالف « يناقض القواعد التشريعية من امثال : العقد شرعية المتعاقدين » والمسلمون على شروطهم »

(٣) التوفيق بين المصلحتين للمالك والمستأجر أولى من مراعاة مصلحة احدهما ، وهذه المخالفة تراعي المصلحتين ، بل وترجع النظر الى الجانب الاضعف وهو مستأجر إذ حلت محل مصلحة المالك بيان كامل المدة ، ومحل مصلحة المستأجر السكوت وعدم البيان .

(٤) عقد الاجارة من عقود التراخي وليس من عقود الأذعان وبقاء الامر كما في القانون المؤقت يحصله من عقود الأذعان وعلى هذا لا يصح القول بأن الأمر في المحاكم قد استقر على ذلك .

عضو اللجنة القانونية المخالف : د. احمد الكوفحي ، همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة حول البند (٩) من الفقرة (ج) من المادة الخامسة من القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ . قانون المالكين والمستأجرين يخالف الاكثية المحترمة في القانونين ، ونرى اضافة العبارة التالية : « وإذا لم يكن هنالك اشتراط كهذا في العقد فيحق للمالك الموصوف في مطلع هذا البند الزام المستأجر باخلاء المأجور على أن يعطيه مهلة سنة كاملة بعد نهاية سنة العقد النافذة » .

المبررات :

(١) لأن مهلة سنة كاملة بعد نهاية سنة العقد النافذة كافية للمستأجر في مثل هذه الحالة أن يتدبر أمره .

(٢) لأن الأصل في الاجارة أنها شهرية أو سنوية .

(٣) لأن المالك مضطر لعقاره حيث لا يملك في تلك المنطقة من غيره ، إذ الأصل أنه « لا ضرر ولا ضرار » .

(٤) ولأن تجديد عقد الاجارة تلقائيا له وجه معتبر في مراعاة الطرف الاضعف وهو المستأجر ، ونرى أن المالك هنا هو الطرف الاضعف .

د. همام سعيد

عضو اللجنة القانونية المخالف د. احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة حول المادة (٧) من القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢

قانون المالكين والمستأجرين

اخالف الاكثية المحترمة في اللجنة القانونية ، وأترح اضافة عبارة « وأصوله » بعد عبارة « وفروعه » .

المبررات

(١) لأن تملك حقوق الاجارة بعد الوفاة تنتقل الى الورثة والاصول منهم في كل حال إلا اذا وجد مانع من موانع الارث .

(٢) ان الاصول والفروع في درجة واحدة من القرابة قال تعالى « أبأؤكم وأبنأؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا » .

وحتى ينسجم مع احكام الموارث في الشريعة الاسلامية ومع احكام القانون المدني أصل عقد الاجارة .

عضو اللجنة القانونية المخالف د. احمد الكوفحي

السيد المقرر : وهنا ملاحظة شكلية معالي الرئيس إذا سمحت وهي لسكرتاريا اللجنة القانونية أن يطبعوا المخالفات طباعة عندما يرفقوها .

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٨٢) ، ويعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة .

معالي نائب رئيس المجلس : ما رأي المجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أذناه مالم تدل القرينة على غير ذلك : -

العقار : المال غير المنقول الموجه لغير اغراض الاستغلال الزراعي .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة

معالي نائب رئيس المجلس : من يوافق ؟ موافقة

معالي نائب رئيس المجلس : من يوافق ؟ موافقة

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون المؤقت

المالك : من يملك حق التصرف فيما يؤجره او الشريك الذي يملك ما يزيد على نصف العقار او الشخص الذي يحوله القانون حق اداره العقار واي شخص تنتقل اليه الملكية من المالك الاصيل .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي أبو عصام

السيد عبد الرؤوف الروابدة : سيدي الرئيس .

هكذا من المثل

ترجو من معالي المقرر أن يعطينا المبرر الذي يجعلنا لا نعتمد تعريف المالك الوارد في القانون المدني . فالتعريف عادة ينصب على تحديد واضح ، فأن وجدنا في التعريف القانوني المدني نقصاً تتممه في هذا القانون . وما دام القانون المدني هو الحري بالتطبيق في هذا المجال لماذا لا نقول المالك من يملك حق التصرف بالمأجور بموجب أحكام القانون المدني .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي جمال الصرايرة .

السيد جمال الصرايرة : معالي الرئيس .

النقطة الأولى في تعريف المالك أرجو من معالي المقرر أن يوضح لي هل إذا شخص يملك ١٠٪ من العقار ، لأنه هنا حدد الذي يملك ما يزيد عن نصف العقار ، لنفرض نحن عشرة أشخاص في بناء هل نحن غير مالكين ؟ يعني لازم النصف ؟ . النقطة الثانية : أو الشخص الذي يخوله القانون حق إدارة العقار ، إذا كان هناك بناء وهناك مدير يدير العقار بموجب عقد قانوني هل يصبح مالكا ؟ شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس .

أولاً بالنسبة لسؤال معالي الاخ عبد الرؤوف لماذا لم يرجع الى التعريف الذي في القانون المدني . من المعروف أن القانون المدني

هو عامة القانون الخاص ، هو القانون الاكبر من القانون الخاص . ومن المعروف أن عقد الايجار هو جزء من التصرفات المدنية للأشخاص . ولذلك اقتضت الضرورة أن يوصف المالك بوصف محدد حول هذا العقد . ارجع الى القانون المدني ستجد التعريف أوسع للمالك ، ولكن هنا الضرورة الاقتصادية والضرورة الاجتماعية لعقد الايجار اقتضت أن يوضع تعريف محدد للمالك بين من هو الشخص الذي يستطيع أن يمارس عقد الايجار أو أن يعمل عقد الايجار . القانون المدني يعرف المالك بشكل عام ، ولكن عندما تضع قانوناً خاصاً لعقد معين عليك أن تحدد ماهية هذا التعريف ، وعليك أن تختصر التعريف بالطريقة التي تتفق مع هذا العقد ومع هذا القانون . فما دام أن للشرع الاردني قد أفرد لعقد الايجار قانوناً خاصاً ألا وهو القانون الذي بين أيديكم فيقتضي الامر وتقتضي الضرورة الاقتصادية والاجتماعية أن يتحدد من هو المالك .

بالنسبة للسؤالين اللتي طرحهم الاستاذ جمال الصرايرة ، الذي يملك ١٠٪ كحصة شائعة في العقار غير المفروز ولو ملك ٥٠٪ لا يستطيع أن يؤجر بموجب مقتضى التعريف الوارد في هذا القانون ، إلا اذا فوضه عدد من الشركاء بحيث تصبح الحصة المفوض بها ٥١٪ من العقار ، يعني الذي يملك ما يزيد عن نصف العقار . وهذه أيضاً اقتضتها ضرورات اقتصادية واجتماعية جعلت المشرع يضع هذا التعريف .

أما بالنسبة لسؤالك عن الشخص الذي يحوله القانون حق إدارة العقار فربما يكون هنالك قيم على العقار معين من قبل المحكمة أو وصي شرعي معين من قبل المحكمة أو ولي شرعي ، هذا يسمى الشخص الذي يحوله القانون حق إدارة العقار .

فهذا الشخص يستطيع أن يؤجر العقار حسب الصلاحيات التي أعطاه أياها القانون أو التفويض .. شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي أبو عصام

السيد عبد الرؤوف الروابدة : أشكر معالي المقرر ، لكنني أحب أن أعرف ما هو الفارق بين تعريف المالك في القانون المدني وبينها في التعريف الذي اقتضته ظروف اقتصادية اجتماعية . ما هو الفارق الذي أجبرنا أن نعيد التعريف ؟ . لا بد أن هنالك سببا في رأي اللجنة مبرر للخروج على تعريف القانون المدني ، ما هو هذا ؟

السيد المقرر : عندك القانون المدني ؟

السيد عبد الرؤوف الروابدة : نعم بين يدي ، سأعطيك آياه لأنك أنت صاحب الحق في القراءة .

معالي نائب رئيس الوزراء : تفضل استاذ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو رئيس اللجنة القانونية : لو أردنا أن نختار التعريف الى

الكمال لما اضطرونا الى أن نضع قانوناً فيه مخالفات صريحة للشرعة الاسلامية ، ولأخواننا بالقانون كما ورد في القانون المدني . والعبارات الثتان أشير اليهما كلتاهما تؤديان الى معنى واحد .

أما لماذا لم نختار العبارة الواردة في القانون المدني ، السؤال المقابل لماذا نختار هذه العبارة مع أن العبارة التي وضعت هنا تؤدي الى نفس المعنى .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس

الحقيقة لا يوجد تعريف محدد لكلمة المالك لكن منصوص على حق الملكية في القانون المدني ، حق الملكية وما هي السلطات التي يخولها القانون للمالك . في قانون المالكين والمستأجرين كما يعلم الجميع تنشأ حالات مختلفة للتأجير ، اذا كنت أنت تملك البيت أو العقار أو الدكان أو البناية لوحده لا يوجد هناك مشكلة . لكن هذا التعريف يضع حلول للحالات المختلفة ، حالات الملكية على الشيوخ ، ويضع حلول لحالات النزاع على العقار وتعيين القيم وتعيين الموظف من قبل المحكمة .

فهذه الحلول اقتضت أن يتضمن التعريف في قانون المالكين والمستأجرين حتى يستطيع تمليك العقار .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

هذا من المجلد

معالي وزير العدل : إضافة لما ذكره معالي المقرر أرجو أن أرين أن هذا النص كان له أصل تاريخي معين ، ففي قانون المالكين والمستأجرين السابق قبل هذا القانون المعدل كان من يملك حصة شائعة في المال المشاع يعتبر بمثابة المالك ويحق له التأجير إطلاقاً . بمعنى أن من له ١٠٪ من ملكية العقار يستطيع أن يعقد إيجار يلزم فيه بقية المالكين .

ولذلك في تعديل القانون المؤقت رفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٥٠٪ حتى يمكن التصرف بالخصص الشائعة . والسؤال الآن لماذا لا نقصر حق التصرف الا على من يملك ١٠٠٪ ؟ . الجواب على ذلك أن هنالك حالات واقعية تنشأ يظهر فيها بعض المالكين بأنهم هم اصحاب العقار الفعليين ، ولا يستطيع المستأجر أن يتأكد من الملكية بشكل كافي . فهناك شيء في القانون اسمه أحكام الوكالات الظاهرة ، هؤلاء الذين ظهروا بمظهر الوكيل يستطيعون التأجير ويفترض بمقدمهم أن يكون نالداً ما دام قد ظهروا بهذا المظهر .

ولكن جاء القانون وحدد حماية للمالكين الآخرين في التصرف في التصرف أن يكون من يتصرف بهذا الشكل يملك أكثر من ٥٠٪ حتى يسري تصرفه على المالكين الآخرين . وفي هذا نوع من التوازن وحماية لكل أصحاب المصلحة بحيث لا يضنار المستأجر الذي استأجر من ظهر كما لو أنه يملك كل العقار وهو أمر شائع في أحوالنا

الاجتماعية الحالية ، ولا يضنار بقية المالكين الذين يقوم بعض منهم بالتأجير فيما يملكونه كله .

لذلك أرجو أن يقرأ هذا التعريف على ضوء هذا السياق التاريخي وهو تطور لصالح استقرار العلاقات بين الطرفين ... شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ، الان من يوافق على هذا التعريف ؟ موافقة بالاكثية المطلقة .

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون المؤقت المستأجر : الشخص المتفيع بالعقار عن طريق الاجارة .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة .

معالي نائب رئيس المجلس : من يوافق ؟ موافقة .

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون المؤقت .

بدل الاجارة : البديل المتفق عليه بين المالك والمستأجر في عقد الاجارة او البديل الذي عينته لجنة الاجارات والاستناد الى قوانين المالكين والمستأجرين السابقة ويشمل الزيادة التي تطرأ بموجب هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة .

معالي نائب رئيس المجلس : من يوافق ؟ موافقة .

السيد المقرر : العروضة :-

معالي نائب رئيس المجلس : العروضة ، تلفظ العروضة

السيد المقرر : إذا سمحت ، كما نقول عنها العروضة ، الشيوخ في اللجنة القانونية قالوا العروضة .

معالي نائب رئيس المجلس : تفضل شيخ عبد الباقي

السيد رئيس اللجنة : هذه كلمة تماماً كاستمارة الفاظ للخروج ، الفاظ في اللغة العربية هو المكان المنخفض ، لأن من يريد أن يقضي الحاجة يتوجه ليستتر فاستعيرت كلمة الفاظ للخروج بدل الفعل . وكذلك العروضة اصلها هي الارض الحالية التي لا سور لها فاستعيرت للتي تنقلت دون أن يكون عليها قيود . فالاصل إذن العروضة وليست العروضة .

معالي نائب رئيس المجلس : تفضل السيد المقرر

المادة كما وردت في القانون المؤقت .

العروضة : الارض الحالية من البناء

قرار اللجنة القانونية ، موافقة

معالي نائب رئيس المجلس : من يوافق ؟ موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ٣- تطبيق احكام هذا القانون على

جميع المقارات المؤجرة في أنحاء المملكة باستثناء ما يلي :-

أ- المقارات المؤجرة لاغراض الاستغلال الزراعي أو تربية الحيوان .

ب- المقارات التي يقدمها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون للعاملين لديهم لغايات السكن بحكم ارتباطهم بالعمل لدى أولئك الأشخاص وبسببه سواء أكان السكن مقدماً مقابل بدل اجاره أم دونه ، أو كان من قبيل الامتياز أو الحق الناجم عن العمل أو المرتبط بها او كان جزءاً من الأجر أو لم يكن كذلك ، ويعتبر حق اشغال العقار المعني في اي حاله من هذه الحالات متبهاً حكماً بانتهاء ارتباط العامل بالعمل الذي قدم له السكن بسببه على أن يعطى مهلة ثلاثين يوماً لاجلاء العقار .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٣- (أ ، ب) موافقة كما وردت في القانون المؤقت .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي أبو عصام .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : انضباطاً بين 'ب' و'ج' إذا لاحظنا ، في الفقرة 'ج' نقول 'المقارات أو الاجزاء منها' في الفقرة 'ب' قالت 'المقارات' في حين أن المقصود هنا جزء من العقار كأن تمطي غرفة لحادم في عقار ما . وهنا نتحدث عن الفقرة ولا نتحدث عن المقار كاملاً ، أو عن عمارة الحارس لها .

- لذلك أتمنى أن يقال في 'ب' المقارات أو

هكذا من المثل

الاجزاء منها .. شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : تفضل .

السيد المقرر : اقترح الاضافة التالية على المادة ٣/ الفقرة أ لتصبح المقارات المؤجرة لأغراض الاستغلال الزراعي أو تربية الحيوان أو لغايات الاستثمار .

معالي نائب رئيس المجلس : تفضل معالي المقرر

السيد المقرر : لأ لأنه يمكن حتى أنت تقول أنا مؤجر بيتي لغايات الاستثمار ، لغايات الاستثمار كلمة واسعة وفضفاضة . بالنسبة لأقترح أبو عصام المقار مزوف في المادة اللي قبلها ، المادة ٢ ، يعني هو زيادة في التوضيح وزيادة في التأكيد .

معالي نائب رئيس المجلس : يعني لو وضعت باعتقادي ما فيه خير .

السيد المقرر : إذا ثنوا على الاقتراح بطرح للتصويت ، ما عندي مانع ، اللجنة لا تمنع .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : ايضاً للحكمة التي توخاها المشرع من وضع كلمة الاجزاء فهو افترض أن هنالك عقارات للحكومة تؤجر اجزاء منها مثل مقاصف المنتزهات أو الحدائق العامة ، ولذلك أورد النص الاجزاء أنا اعتقد أن اقترح معالي الاستاذ

عبدالرؤوف الروابدة لو أضيف للفقرة 'ب' لا يغير شيئاً من السياق ويدو أكثر تناسقاً ، ولا مانع وهو يتضمن نفس الحكم ولا داعي للتوقف لعدم قبول هذا الاقتراح أو التصويت عليه . أنا أعتقد أنه مناسب ويتناسق مع السياق العام .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي وزير النقل .

معالي وزير النقل : حقيقة أنا أريد أن أضع الاخوان الكرام سيدي الرئيس في مجال إجهاد القضاء في الفقرة 'ج' .

معالي نائب رئيس المجلس : هذه لم تأتيا بعد معالي الوزير

معالي وزير النقل : هذه أثارت إجهادات مختلفة في المحاكم ولم يكن دقيقاً النص على هذه العبارة بالشكل الذي وردت فيه ، فقد أخذ القضاء باعتبار الدكان الذي توجره البلدية في عمان مثلاً اعتبروه أنه ينطبق عليه هذا الاستثناء . ولذلك أرجو وأمل من الاخوة الكرام أن يبدق في هذا النص لأن الاجتهاد الذي سارت عليه المحاكم أن أي دكان للبلدية بوسط عمان أو الزرقاء يخلو في نهاية مدة العقد ... وشكراً سيدي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الحميد .

الدكتور عبد الحميد الغزام : في المادة 'ب' تعريف المقار لا يذكر أو تربية الحيوان ، بينما المادة 'أ' الفقرة 'أ' تقول : المقارات

المؤجرة لأغراض الاستغلال الزراعي أو تربية الحيوان . لماذا لاتضاف أو تربية الحيوان على تعريف المقار ، اللي يقول : المال غير المنقول المؤجر لتربية أغراض الاستغلال الزراعي ، ، يضاف لها أو تربية الحيوان .

السيد المقرر : ما فيه مشكلة صوتنا عليها وانتهت

معالي نائب رئيس المجلس : الآن الفقرة 'أ' و 'ب' فيه إقترح لمعالي أبو عصام باضافة كلمة ، من يوافق ؟ موافقة ، موافقة مع اقتراح أبو عصام .

السيد المقرر : موافقة مع الاضافة : المقارات أو الاجزاء منها .

المادة كما وردت في القانون

جـ المقارات أو الأجزاء منها التي تملكها الحكومة أو المؤسسات العامة أو البلديات أو المجالس القروية أو مجالس الخدمات المشتركة التي توجر بموجب عقود لاستثمارها مثل الفنادق وصالات وأماكن العرض والبيع فيها ودور السينما والمتنزهات والمطاعم وغيرها .

قراوة اللجنة القانونية

(جـ) موافقة بعد اجراء التصحيح اللغوي لكلمة (وصالات) لتصبح (والصالات) .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد محمد داويدة .

السيد محمد داويدة : يا سيدي ما فيه خطأ لغوي ، لأنه معطوفة على ، أماكن . يعني

صالات العرض وأماكن العرض المقصود فيها . السيد المقرر : رئيس اللجنة الذي اقترح ذلك .

معالي نائب رئيس المجلس : سماحة الشيخ عبد الباقي جمور رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة : حتى نصصح الصيغة فإذا تركناها وحالات العرض والبيع فيها ودور السينما والمتنزهات والمطاعم وغيرها وأماكنها تكون بهيمة ، فحتى نزيل هذا التشويه في اللغة قلنا مثل الفنادق والصالات ، عطفنا الصالات على الفنادق مرفقة لتأتي وأماكن العرض صالحة حيث وجدت . لذلك المعنى لم يتغير إنما اللغة أصبحت صحيحة .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي أبو عصام

السيد عبدالرؤوف الروابدة : شكراً سيدي الرئيس .

لغواً صحيح ، ولكنه خرج عن المعنى المقصود . كلمة « صالات » في المشروع معطوفة على العرض وليست الصالات بالمطلق ، لأننا عندئذٍ علينا أن نعرف ما معنى الصالة صالة الاعراس ، صالة الافراح .. الخ ، المقصود هو دور السينما . لذلك أنا أقترح سيدي مثل الفنادق وصالات العرض وأماكن البيع فيها ، لأنه لا يجوز مضافين الى مضاف اليه واحد وهذا حقيقة تصبح مثل الفنادق وصالات العرض وأماكن البيع فيها .

معالي نائب رئيس المجلس : سماحة

هكذا من الشاهد

رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : في هذه الحالة حصرنا البيع في الأماكن وأخرجنا الصالات ، فالدقة فيما ذهبت إليه اللجنة والصالات معروفة لأن الغاية من ورود إسم الصالات هنا جواز إختلافها . فعند ما تقول الصالات هي تأتي معروفة ، وفي هذه الحالة الصيغة لا تخرج عن المعنى المقصود والمراد من إيراد كلمة الصالات في هذا التعريف ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : هنالك صالات غير صالات الفنادق وصالات أماكن العرض تصبح للعرض فقط ، التأجير للعرض . التأجير يتنوع هنالك أفراح ، هنالك أعراس ، محاضرات ، مناظرات انتخابية . إذن إذا أبقيناها وصالات العرض تبقى الأماكن التي هي صالات تؤجر غير خاضعة لهذا القانون ، لمجرد إضافة والصالات بغض النظر لماذا كانت أصلاً في المادة هي تصحح هذا الوضع والنقص القائم .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي الدكتور صالح .

الدكتور صالح أرضيدات : شكراً معالي الرئيس .

الاشكال يمكن حله حلفاً كلمة صالات وبدلناها بأماكن ليصبح النص كالآتي ، جواز إخراج الصالات المستأجرة مثل

فنادق وأماكن وصالات العرض والبيع فيها . بمعنى أن الصالات معطوفة للعرض ... وشكراً .

- وهنا استمع الجميع وأنصتوا لأذان الظهور - معالي نائب رئيس المجلس : تفضل شيخ عبدالمعتم .

السيد عبدالمعتم أبوزنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

قبل أن أشير إلى ملاحظتي القانونية في الفقرة 'ج' ، هذا القانون لأهميته أطالب الرئاسة الجليلة لفلا نخرج فرادى إلى الصلاة ومن ثم نقفد النصاب . فبعد أن أذكر النقطة القانونية أرجو رفع الجلسة عشر دقائق لتأدية الصلاة .

أما النقطة القانونية بدل د ودور السينما : أن تصبح ودور الترفيه المشروع ... وشكراً .

أصوات : نشي على ذلك .

السيد المقرر : يا سيدي نحن عندنا شيء نمرف في قوانين أخرى أسمه دور السينما وتصدر لها تراخيص وفيه حقوق مكتسبة ، لا نستطيع أن نقول دور الترفيه ، هذه اسمها صالات السينما ومرخصة بقوانين أخرى ، بقانون ترخيص المهن والحرف ... الخ فلا يمكن طرح هذا الاقتراح .

معالي نائب رئيس المجلس : الآن من يوافق على رأي اللجنة القانونية ؟ موافقة .

المادة كما وردت في القانون المؤقت

د. أي جزء من العقار يؤجر لشخص أو أشخاص بهدف تقديم الخدمات للعقار أو للتقنين به .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة .

معالي نائب رئيس المجلس : موافقين ؟ موافقة . ترفع الجلسة عشر دقائق للصلاة .

- وهنا رفعت الجلسة لمدة عشر دقائق للصلاة والاستراحة ثم عادت بعدها للاتعداد -

- استئناف الجلسة -

معالي نائب رئيس المجلس : تفضل معالي المقرر

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ٤- أ. يجوز للمستأجر اثبات الاجارة بجميع طرق الاثبات في العقود اللاحقة التي تجري بعد نفاذ هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة

معالي نائب رئيس المجلس : الاخ أنور الحديد

السيد أنور الحديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا النص فيه خروج عن قواعد الاثبات الواردة في قانون البيئات التي لا تجيز الاثبات

بالمقود التي تزيد قيمتها على عشرة دنائير إلا بالكتابة . من المعروف أن عقد الاجار هو من أكثر العقود ذيوماً وانتشاراً ، فيجب التشدد في إثباته حتى تقل المنازعات بشأنه وما تجره هذه المنازعات من ضياع للوقت . وعقد الاجار لا يقل خطورة عن عقد البيع ، وهذا الاخير يخضع لإثباته للقواعد الواردة في قانون البيئات ، فاذا زادت قيمة العقد عن عشرة دنائير لزم إثباته بالكتابة وهذا الوضع هو الذي تسير عليه التشريعات العربية ومنها التشريع المصري ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي المقرر

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أن المستأجر هو الطرف الضعيف في العقد ، وقصد المشرع من هذا النص حماية للمستأجر إذ أن هنالك عدد كبير من الناس يستأجرون عقاراتهم بدون عقد خطي . ولذلك أباح المشرع في هذا النص للطرف الضعيف في العقد أن يثبت الاجارة بكافة طرق الاثبات القانونية . ولا أدري إذا كان لدى معالي وزير العدل ما يقوله حول هذا الموضوع حيث أنه كان في اللجنة القانونية في المجلس الوطني الاستشاري عندما وضع هذا القانون .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي وزير العدل

معالي وزير العدل : كما تفضل سماعة

كلنا من أهل

النائب الأستاذ أنور الحديهد القواعد العامة في الاتيات توجب أن يتم الاتيات بمقد خطي ، لكن الخروج عن هذه القاعدة جرى لأسباب إجتماعية وأسباب تتعلق بواقع معين وهو أن أغلب المقارنات تؤجر دون عقود إيجار بحكم الصرف السائد في هذا المجال .

ولذلك خشية أن ينكر على المستأجر حقه في الاجارة وأن يمنع من الاتيات الا بمقد خطي ومثل هذا المقد غير متوفر في ٧٠٪ من الاماكن المستأجرة وبخاصة البيوت أو غيرها بحكم علاقات الناس الاجتماعية مع بعضها .

لذلك جرى الخروج عن القاعدة العامة وأضيفت هذه الفقرة ، أضيفت هذه الفقرة أيضاً لأن هنالك نصاً كان يمنع من اثبات عقد الاجارة إلا بسند خطي مستمد من أحكام قانون الاجارة العثماني السابق .

نحن نعتقد أن مثل هذا النص فيه ميل لصالح العدالة أكثر وليس فيه خروج عن مبادئ الاتيات ، وإنما هو استثناء منها لغايات موضوعية وأجتماعية محددة . ولا علاج للموضوع والقول بعكس ذلك سيؤدي الى حرمان عدد كبير من المستأجرين من إثبات حقوقهم بالاجارة وبالتالي إخلالهم وطردهم الى الشارع . هذه الحكمة التي كانت وراء النص على هذا الهند في القانون المؤقت اجنداً . وتلاحظون أننا أيضاً أجورنا الاتيات للمقود اللاحقة التي تجري بعد نفاذ هذا القانون أيضاً .. شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً

معالي الوزير ، الان من يوافق على رأي اللجنة القانونية ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت

ب. عقود الاجارة التي أبرمت قبل نفاذ هذا القانون من يملك حق التأجير بمقتضى الأحكام القانونية النافذة آنذاك ، تعتبر قانونية ومعمولا بها .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة ،

معالي نائب رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم ،

السيد عبد المنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

العبارة التالية اختتمت بها الفقرة 'ب' من المادة الرابعة أن تعتبر قانونية ومعمولا بها وأن يبقى القديم على قدمه فهذا عين الظلم ، وحاشي لهذا المجلس الكريم أن يكون سبباً في ديمومة الظلم ضد المواطنين سواء كانوا مستأجرين أو مالكون . من صبور هذا الظلم بايجاز في أزمة الخليج عندما شدد إخواننا وأبنائنا ظملاً وعدواناً وأتوا إلى اردن الحشد والرياض مكان مرتبط الدابة ، اجلكم الله ، صبح وعدل وأجر بمئة دينار ، فهل هذا الظلم يبقى مستمراً ؟

في المقابل المالكين يؤجرون عقارات منذ ربع قرن بسنة دناتير ويرمى فيها الحيتال ، هل

يبقى هذا الظلم مستمراً ؟ لذلك اقترح ما يلي ، نقرأ الفقرة 'ب' من أولها حتى يستقيم الامر ' عقود الاجارة التي أبرمت قبل نفاذ هذا القانون من يملك حق التأجير بمقتضى الاحكام القانونية النافذة آنذاك تعتبر قانونية ومعمولا بها ' تشطب ' تعتبر قانونية ومعمولا بها ' والبدل توكل ، أي تلك العقود للمأجور ، الى لجان التخمين لرفع الظلم عن المستأجر والمالك مع مراعاة الموقع للمأجور ومساحته وجودته .. شكراً .

أصوات : تنتهي على ذلك .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي المقرر

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ما ذهب اليه الشيخ الفاضل ليس له علاقة بهذه المادة ، إضافة إلى أنه معالج في مادة لاحقة ، في المادة ١٤ ، والمادة ١٧ التي تقول 'لمجلس الوزراء زيادة بدلات الإيجار أو انقاصها بالنسبة المئوية التي يراها محققه للعدالة والصالح العام ' . هذا النص سيدي الرئيس قصد به شيء آخر غير ما ذهب اليه الشيخ ، هذا النص قصد به إذا رجعنا الى تعريف المالك ، في القانون السابق قانون المالكين والمستأجرين سنة ١٩٥٣ كان المالك الشخص المتصرف بالعقار وأي شخص يملك حصة شائعة فيه . يعني واحد له ١٪ في العقار كان يحق له أن يؤجره ، وأيضاً ما يسمى بالوكيل العرفي أو الوكالة الظاهرة التي تكلم عنها معالي وزير العدل كانت موجودة .

هذا النص يهدف الى تحقيق العدالة وليس الى استقرار الظلم كما ذهب اليه الشيخ الفاضل . هذا النص يقضي بأن الذي استأجر حسب القوانين السابقة التي كانت تعتبر أي مالك لأي حصة شائعة في العقار بأنها إجارة صحيحة ، جاء هذا النص ليؤكد أنها إجارة صحيحة ، لأنه عزف المالك تعريفاً آخر في هذا القانون .

ولذلك ما ذهب اليه الشيخ مستدرك في نص آخر وفي قصد آخر للمشروع غير ما قصد المشروع في هذا النص ... شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : أنا أؤيد معالي المقرر في أن الفقرة 'ب' تعالج وضع سابق معين - وهي محاولة للحفاظ على حقوق مكتسبة لناس اكتسبوها ضمن القانون القديم الذين استأجروا من يملكون حصة ، وتصحيحاً لهذا الوضع ذكرت هذه المادة -

أما النقاط الهامة والجدال المثير الذي ورد على لسان الشيخ عبد المنعم أبو زنت فمكانه المادة الخامسة وما بعدها ، وهي تطرح فعلاً موضوع قابل للنقاش . أما في معرض المادة '٤' فقرة 'ب' فلا مجال لبحثها .

معالي نائب رئيس المجلس : نقطة نظام الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زنت : شكراً معالي الرئيس .

هكذا من المأجور

المادة السابعة عشر بالذات ستكون مقيدة بهذه الفقرة 'ب' وتكون عملية إلتفاف ، وسوف يظل سيف الظلم مسلطاً فوق أعناق المستأجرين والمالكين ، فلا بد من تقييد هذا المطلق .

أما تأكيدى على نقطة النظام فلا يقول بأننى تسلت فأقول لقد نثي من الاخوة المحترمين بجمهرة كثيرة على اقتراحى فأرجو التصويت عليه .. وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : سماحة رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً ، لا يجوز أصلاً عند وضع أي قانون أن تمس الحقوق المكتسبة بموجب قانون قديم ، لا يجوز التعرض لها عندما يدخل تعديل أو يوضع قانون جديد . ولذلك هذه المادة تؤكد على الحقوق المكتسبة أنه لا يجوز التعرض لها .

معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً معالي الرئيس .

أعتقد أن اقتراح الشيخ أبو زنت سوف يخلخل الثقة بالقوانين المعمول فيها ، ولذلك أقترح أن تبقى الفقرة كما كانت .. شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : الشيخ نواف .

السيد نواف القاضي : سيدي الرئيس ، كما تحدث سماحة الشيخ عبد المنعم إذا عمل تعديل على أي فقرة من فقرات هذا القانون يستثنى السكن بالنسبة للمستأجرين ، وأما ما يتعلق بالإيجارات الأخرى فبقى كما هي . السكن يبقى كما هو والإيجارات الأخرى يمكن يكون فيه تعديل ، لأن الساكن لن يجد مكان آخر يلتجأ إليه ... شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : الان من يوافق على اقتراح الشيخ عبد المنعم ؟ تفضل إقرأ اقتراحك شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زنت : شكراً معالي الرئيس .

عقود الاجارة التي أبرمت قبل نفاذ هذا القانون ممن يملك حق التأجير بمقتضى الاحكام القانونية النافذة آنذاك . تشطب عبارة ' تعتبر قانونية ، ومعمولاً بها ' والبدل كل تلك العقود الى لجان التخمين لرفع الظلم عن المستأجر والمالك مع مراعاة الموقع للمأجور ومساحته وجودته .. وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : '١٧' من '٦٣' .

معالي نائب رئيس المجلس : طيب ، من يوافق على رأي اللجنة القانونية ؟ أكثرية مطلقة ، تفضل السيد المقرر .

السيد المقرر : المادة كما وردت في

القانون المؤقت .

المادة ٥- أ. للمستأجر أن يستمر في اشغال المأجور بعد انتهاء مدة اجارته العقدية ، بالرغم من كل اتفاق مخالف .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٥- ب.

(أ) موافقة كما وردت في القانون المؤقت .

معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور فرح .

الدكتور فرح الرضي : شكراً معالي الرئيس .

أود أولاً باديء ذي بدء أن أؤيد المخالفة التي تقدم بها الزميلان لأنها مخالفة قانونية وتتفق مع روح العدالة . هذا القانون الذي نريد الان أن يجري بعض التعديلات عليه وضع لزم بعيد حيث كانت المساكن والشقق في بلدنا غير متوفرة ، أما اليوم فهناك آلاف الشقق ففي مدنتنا والآف أماكن السكن ويمكن أن يختار المستأجر بينها . وبهذا يجب أن يكون التعديل الذي يجري على هذه المادة ، يجب أن يكون التعديل ضماناً لحقوق المستأجر والمالك في آن واحد . أن يبقى المستأجر مستأجراً لهذا العقار ويورثه لابنائه فيما بعد . فهذا ظلم للمؤجر ، والاكثر ظلماً من ذلك أنه بعد استعجار هذه الشقة مثلاً بعد عشرين عام يدفع له المالك الاجرة التي دفعها له وبذلك يكون هذا عبارة عن عقد للبيع بالتقسيط لأنه استرد كامل الاجرة التي دفعها وسكن مجاناً وهذا ظلم .

ولهذا اقترح كما اقترح الاخوان زملائي الدكتور الكوفحي والدكتور همام سعيد بأن يحدد هنالك مدة كاملة للعقد كأن يكون هذا العقد مثلاً خمس سنوات أو لعشر سنوات ، وبعد هذه المدة يجوز أن يجدد العقد بشروط تتفق وروح الواقع وروح العصر والعدالة . أو أن يحق للمالك بعد هذه المدة المطالبة باخلاء المأجور .

فان تحدد مدة تتفق عليها يمكن أن تكون هنالك عدالة للمؤجر والمستأجر .. شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً معالي الرئيس .

السيد عبد المنعم أبو زنت :

الفقرة ' أ ' من المادة الخامسة " للمستأجر أن يستمر في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة إجارته العقدية بالرغم من كل اتفاق مخالف هذه العبارة " بالرغم من كل اتفاق مخالف " تعتبر نسخاً للعقود من قواعدها ، وإهانة لأنسانية الانسان وكرامته ، ويكون المشرع حينئذ تقمص شخصيتين ضد الشعب ، تارة ينصفه وتارة يظلمه .

لذلك لو أن مالكاً مؤجراً اشترط في العقد على إخلاء السكن عند انتهاء مدة العقد لهدف سامي يريد أن يأوي ابنته الارملة التي أصبحت عنده ولا بديل لذلك سوى ذلك المأجور ، أو أراد أن يزوج ولده ولا سبيل لذلك إلا تلك العين المؤجرة . فلذلك هذا الاطلاق

هكذا من المثل

على إطلاقه يحتر عين الظلم فلا بد من تقييده وأضخم صوتي للأخوة السادة المخالفين .. وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد بسام .

السيد بسام حدادين : شكراً معالي الرئيس .

أنا أعتقد هذه المادة من أهم المواد الواردة في مشروع القانون المؤقت وهي مادة ذات بعد اجتماعي طبعي . أنا أعجب بأن تكون الدولة والحكومة منحازة لهذا التشريع الى جانب الفقراء وجانب المستأجرين وليس العكس ، وأعجب من الزملاء الذين وقعوا المخالفة ولحقهم الزميل أبو زنت ممن يتبنوا الدفاع عن مصالح المحتكرين وكبار الملاك العقاريين . أنا أعتقد ، هذه مادة تستحق أن نبقي للصباح نناقش لأنها المادة الوحيدة التي تحمي صغار الفقراء في البلد ، وهناك محاولات أعرف بها ، وضغط كبير من الملاك وأصحاب المقارنات يريدوا أن تنسف هذه المادة من القانون .

أنا أدعو تحديداً الاخوان نواب الحركة الاسلامية أن يحسوا جيداً المعاني الاقتصادية والاجتماعية والطبقية التي يؤدي اليها إسقاط مثل هذه المادة ، أطلب الزملاء جميعاً أن ينتصروا الى الفقراء ، ان ينتصروا الى الذين تتأثر مصالحهم عندما توضع الامور في يد المالك . المالك هو الذي يحدد دائماً شروطه والذي يدفع الثمن هو الفقير المستضعف ..

وشكراً .

السيد عبدالمعتم أبو زنت : معالي الرئيس يجب أن أرد

معالي نائب رئيس المجلس : تفضل .

السيد عبدالمعتم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً :- يجب أن نعتبر أنفسنا تحت هذه القبة أسرة واحدة ، أسرة هذا الشعب .

ثانياً :- أطلب الرئاسة الجليلة شطب ما قاله الزميل لأنه لا يليق بكرامة هذا المجلس ولا يليق بنوابه المحترمين ، فنحن سواء كنا خطأ اسلامياً او خطأ وطنياً فنحن توأمان لأب واحد ألا وهو الأردن الحشد والرباط . لأجل ذلك الامة التي تريد أن تزوج ولدها أو تؤذي ابنتها الامة الجديدة وليس عندها بديل سوى ذلك السكن ، هل هذا تحيز للمالكين والرأسماليين ؟ نحن ثورة على الظلم وعلى الرأسمالية .. وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً معالي الرئيس .

أعتقد أننا هنا نناقش مشروع قانون ، مشروع هذا القانون يجب أن يكون عادلاً بالنسبة للمؤجر والمستأجر ، ولا أعتقد أنه فيه إجحافاً لأي طرف .

ولذلك أنا لا أعتقد أن هنا مجال

السيد المقرر : شكراً أن هذه المادة أخطر

ما في القانون ، ولذلك لو تنحلي بالصبر ولا تضغط أعضائنا بمشادات وبحث هذه المادة بشكل منطقي ومعقول . هذه المادة وضعت لضرورة اجتماعية تقتضيها طبيعة الظروف التي تمر بها البلاد ، الطرف الاجتماعي الموجود ، ايضاً هذه المادة موجودة في قوانين عربية وعالمية . لا يجوز أن تخلي المستأجر لجرد انتهاء مدة العقد ، يبقى المستأجر في المأجور رغم انتهاء السنة العقدية المنصوص عليها في العقد .

إذا كان الدكتور نادر يقول إن ٥٠٪ مستأجرين و ٥٠٪ مالكون أنا أقول أن أكثر من ذلك مستأجرون وأقل من ذلك هم المالكون ، المالكون قد يكونوا ٢٠٪ أو ٢٥٪ والباقي مستأجرون . هذه المادة إذا غيرت وإذا تغير الشرط الوارد فيها سنقوم بثورة اجتماعية في البلاد ، وسنخلي كل المستأجرين في البلد .

فاذا أردتم أن تقيموا عاصفة اجتماعية طويلة جداً تبدأ ولا تنتهي فاشطبوا ما شتمتم من هذه المادة ، أما هذه المادة فهي حفاظ على حقوق أغلبية المجتمع الأردني . وهذا ما ورد ايضاً في القانون المدني يا إخوان ، هناك عقود غير محددة المدة ولنص عليها القانون المدني ، القانون المدني يقول "العقود غير محددة المدة تنتهي بعد ثلاثين سنة من ابرامها " وعقد الإيجار غير محدد المدة وجائر ، أعتقد أن الحالة الاجتماعية التي فرضها وجود هذا النص تقتضي منا أن نوافق عليه واوصي المجلس الكريم

للإدولوجيات ، ولا لأنصاف بعض من ظلموا بالكلام ليس من طائفة تحت . ولذلك العقد شريعة المتعاقدين ، وإذا وقع عقداً بين اثنين ولزيت أن نخالف هذا العقد كأنما خالفنا العدالة وخالفنا القانون . وأعتقد أنه يجب أن تشطب الفقرة ' بالرغم من كل اتفاق مخالف ' وأن القانون فيه عرف يقول لا يحمي المغفلين . ولذلك أنا أعتقد أنه يجب أن تشطب هذه الفقرة لأن هناك عقد بين متعاقدين وهذا كفاية.. وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور نادر .

الدكتور نادر أبو الشعر : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة القانون بهم جميع فئات المجتمع ، إذا تمنا في هذا القانون نجد أن نصف السكان في هذا البلد هم مالكون والنصف الآخر مستأجرين . لذلك نحن نتوخى العدالة بقدر الامكان ، وهذه الفقرة من هذه المادة هي مرتبط الفرس ، هنا أهم نقطة في هذا القانون هي الفقرة ' أ ' .

لذلك أنا شخصياً مع الذين تحفظوا على قرار اللجنة وعندي إقتراح يرضي الجهتين ، الاقتراح هو بشطب ' بالرغم من كل إقتراح مخالف ' وتحديد مدة قد تلتق عليها قد تكون خمس سنوات مثلاً لا تتجاوز أمثال مدة الاجارة العقدية .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي المقرر

هذا من المأجور

بالموافقة .. وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ،
الدكتور الكولنجي .

الدكتور أحمد الكولنجي : شكراً
معالي الرئيس .

الحقيقة إن بقاء المادة على وضعها الحالي يعني أننا نقر حكماً عرفياً في هذا القانون الذي يتعلق بالحقوق بالرغم من كل إلتفاق مخالف ، فهذا يناقض النقل والعقل . أما النقل ' يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ' ، العقد شرعية المتعاقدين ، المسلمون على شروطهم . وأما العقل فالمستأجر والمالك عندما حددا مثلاً عشرة أعوام رتب المالك أموره ورتب المستأجر أموره على هذا الأساس ، ولذلك لا يلحق الضرر بالمستأجر .

من جهة أخرى راعينا مصلحته بصيغة المخالفة التي كتبناها مع الزميل الدكتور همام سعيد ، قلنا في محل النطق تراعي مصلحة المالك ، في محل السكوت وهو الأصل تراعي مصلحة المستأجر ، والتوفيق بين المصلحتين أولى من الأخذ بمصلحة دون الأخرى .

ولذلك أرجو من إخواني أن يبتنوا المخالفة ونصها موجود بين أيديهم مع مراعاة أحكام هذا القانون تحدد كامل مدة الاجارة في العقد وتكون ملزمة للمالك . أما إذا لم يتم تعديلها فالمستأجر أن يستمر في إشغال المأجور ، راعينا الطرف الأضعف وهو المستأجر ولذلك قلنا إذا لم يتم التعديل

وللمستأجر أن يستمر في اشغال المأجور ولذلك جمعنا كل الامور بصيغة توفيقية لا عرفية تجمع بين العقل والنقل .. وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : سماحة
رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : لا شك أن ما يذهب اليه بعض الاخوة الزملاء هو وارد ، إلا أننا نعالج موضوعاً خاصاً في بلد له ظروف خاصة . نحن نعلم أن هذه المادة تعارض مع الحكم الشرعي ومع كل القوانين المعمول بها في الشرق والغرب لأن هذه المادة تنتزع من المالك ملكه . إلا أننا مضطرون والمضطر يجوز له أن يخرج قليلاً عن القاعدة ' فمن إضطر غير باغ ولا عاد ' .

ولذلك حتى لا نكون باغين ولا معتدين نحن أدخلنا التعديل على المادة ' ١٧ ' التي تقول ' بدل مجلس الوزراء ' على مجلس الوزراء زيادة بدلات الاجار أو نقاصها بالنسبة المئوية التي يراها محققة للعدالة والصالح العام وذلك كل خمس سنوات على الاقل . هذه المادة عاجلت الموضوع نوعاً ما أما لو أردنا أن نضع قانوناً يتفق مع الشريعة والفقه الاسلامي كان لنا أن نعود للقانون المدني .

ولذلك مع مخالفة هذه المادة من الحكم الشرعي ' العقد شرعية المتعاقدين ' إلا أنني أرى أن تبقى هذه المادة كما وردت حتى لا تؤذي بدون قصد ... شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً

لكم ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : أولاً أقول المادة ' ١٧ ' سنأتي إليها فلا داعي للتفصيل فيها الآن ، لكن هي المادة ' ١٧ ' التي تعالج إذا فيه خلل لصاحب الملك .

وأريد أن أوضح هنا في كل مرة يقال لنا عن الارامل والايام . أولاً الملكة ليست مكونة من أرامل وأيام ، أيضاً الارامل والايام في نص هذه المادة بالذات ، الفقرة أ / المادة هـ ، حقهم مصان لأنهم يقوا في الملك ، طالما لا تخرج المستأجر متى تشاء لا تخرج أرملة ولا تخرج يتيم ، فهي التي تصون حقه .

أيضا قيل عندنا شقق كثيرة هذه الايام ، لكن ما هي ايجارات هذه الشقق وإلى أي حد يقدر عليها الانسان . هذه الشقق مآلكيها حتى لو افترضنا أن مصدر دخله الوحيد من الشقة يستطيع أن يصبر على تأجيرها إلى أن تدفع له الآلاف ، إذا استدان سوف يحصل على قرض من البنك لأن لديه شقة يرهنتها فيستطيع أن يستدين اليوم ويحصل على اضعافه غداً . لكن للمستأجر وهم ٩٥٪ على الاقل من سكان البلد . إذا أُلقي في الشارع يصبر يوم أو يومين أو ثلاثة وعفشه في الشارع ، يستحيل . إذن يمكن المستأجرين بعملوا خطة ، لن يؤجر ويتداين من بنك ويعيش عليهم كذا شهر وعندما يأتي العقد السخي الضخم أعيش عليه ، إذن ما فيه عدالة . يقال ' العقد شرعية المتعاقدين ' لكن توضع القوانين كلها سواء كانت شرعية أو وضعية كي تحدد ما يجوز وما

لا يجوز في هذه العقود . وحتى في الشريعة ، هل يمكن للميراث أن يحتوي كل شيء ؟ لا ، لا يحتوي . هنالك شروط تجوز وشروط لا تجوز في العقد ووضعت في القوانين المدنية والشرعية .

عندما كان العقد شرعية المتعاقدين كان القانون الروماني يقبل أن يقطع جزء من لحم المدين ، إذا عجز عن سداد الدين وكان يقبل ، وهذا معنى العقد شرعية المتعاقدين . فالقيود توضع لكي لا تبيح التعاقد ، قانون العمل والعمال يقول أي اشتراط أثناء وجود العامل لا غير . إذن هو يحمي ويقال أن بعض الدول تخرج المستأجر ، هذه الدول تربط والرواتب بفلاء المعيشة فعندما يخرج يجد بيت يتناسب مع دخله . نحن لم نفعل هذا بعد وهذه خصوصيتها التي يجب أن نراعيها وليس كما قال سماحة الشيخ . العقد شرعية المتعاقدين في الشرع وهذا أيضاً غير صحيح في الشرع لأنه كل عقود الشرع محكمة لأحكام شرعية تقيدها .

وأقول أيضاً الدول التي تخرج المستأجر في أي وقت لديها نظام ضمان اجتماعي حقيقي ليس كنظامنا ، نحن نظامنا عبارة عن تأمين الضمان الاجتماعي حقيقة هو لمن لا يملك ونحن ما وصلنا لتأمين البطالة ولا تأمين الفقراء والمحتاجين والارامل والايام ، لم تصل اليهم . إذن هذه خصوصية مجتمعنا تقتضي أن نحمي ضعفاته التي هم ٩٥٪ من الشعب .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد

هكذا من الله على

محمد داودية .

السيد محمد داودية : شكراً سيدي الرئيس .

بقاء هذه المادة واستقرارها يحمي المستأجرين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المالكين ، إلا أنه إذا كان الهدف مادي فهو مغطى بالمادة ١٧ . يعني هذه المادة فقط فلا يخرج المالكون المستأجرين من منازلهم كما يحدث في مصر مثلاً حين تلقى أمتعة المستأجرين الذين تنتهي عقودهم في الشوارع ، والمرأة المسترجلة تلقي زوجها في الشارع . فلا نريد أن نصل إلى هذه الحالة ، نريد أن تبقى في حالة استقرار التشريعات التي تحمي المستأجرين ، أما من حيث الفلوس فهي مغطاة في المادة ١٧ ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ، السيد خليل حدادين

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

أتمنى على الزملاء أن يبقوا على هذه الفقرة كما وردت في مشروع القانون ، إننا في هذا الوقت بالذات لسنا بحاجة إلى تعديل قانون سنجد بعد هذا التعديل وبالعامية الناس مكعبة ببعضها البلد لا تتحمل مثل هذا الموضوع في الوقت الحاضر ، وهذه الفقرة تحمي الغالبية الكبيرة من شعبنا التي هم المستأجرين والتي هم الطبقة التي نسميهم مجازاً الأقل حظاً .

ولذلك أتمنى على زملائي أن يبقوا على

هذه المادة مثلما وردت ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : نقطة نظام الاخ مفلح .

السيد مفلح الرجحي : شكراً معالي الرئيس .

لقد سمعنا آراء كثيرة حول الموضوع وفي هذه النقطة بالذات وعولجت في المادة ١٤ و ١٧ من نفس القانون الذي ندرس فيه الآن . فأنا أدفع بوقف النقاش والتصويت على قرار اللجنة القانونية ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : يا اخوان هذا قانون مهم وأرجو أن نسمح للزملاء أن يتكلموا ، الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة هذا القانون كما ذكر أكثر من زميل من القوانين الحساسة جداً ومن القوانين التي تحتاج إلى روية . نحن لا نريد أن نظم المالك ولا أن نظم المستأجر ، حق المالك في الملك في أمرين إما في استخدامه وإما في الانتفاع بأجره . أما الانتفاع بالأجر فقد غطته مواد قادمة ، أما حقه في الاستخدام فأنا أقتح بدلاً من جملة " بالرغم من كل اتفاق مخالف " الاقتراح التالي ، إلا إذا نص العقد على إخلائه لاستخدام أحد أبناء المالك وإن يسكن فيه أحدهم فعلاً . يعني اتفقوا على ذلك فعلاً سكن أبه ، فهذه توضع بدل

معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور عبد المجيد العزام .

الدكتور عبد المجيد العزام : حقيقة نحن نواب لجميع شرائح المجتمع المالك والمستأجر ، وبالتالي أتمنى أن لا تهاجم أي شريحة كانت . وعليه أتمنى على ما ذكره الزميل الشيخ أبو زنت بشطب ما قد ذكر من هجوم على الشرائح ذات الدخل المرتفع أو الرأسمالية في هذا المجتمع .

وكلنا مع الشرائح الأقل حظاً ، ولكن يجب أن لا ننسى أن هناك بعض من المستأجرين هم من الأثرياء أيضاً ، ولكن نتيجة للأجرة المتدنية يبقوا في البيوت أو المحال المستأجرة ولا يرغب أن يبني بيت أو محل لأنه أفضل له أن يبقى مستأجر .

ولا ننسى أيضاً ان اصحاب العقارات يدفعون ضرائب كثيرة ، وايضاً لا ننسى إذا اراد صاحب العقار أن يقيم عليه بناء فعليه أن يدفع خلو للمستأجر ربما يكون أحياناً أكثر مما دفعه من أجرة لفترة زمنية طويلة .

وبالتالي فأتمنى مع إلغاء الجزء الأخير من الفقرة " أ " وأتمنى على ما ذكره الزميل الدكتور نادر بحيث تحدد فترة زمنية سنة أو سنتين على ان لا تتجاوز خمس سنوات ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي علي أبو الراغب .

السيد علي أبو الراغب : شكراً معالي الرئيس .

جملة" بالرغم من كل اتفاق مخالف " وبهذا يمكن أن ندفع أي ظلم يمكن أن يلحق بالمالك ان يكون له بيت ولا يستطيع أن يسكن أبه فيه ، على أن يكون هذا الامر باتفاق وإشعار المستأجر في عقد الايجار .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

اذكر اننا عندما كنا نناقش هذه المادة في اللجنة القانونية قد اختلفنا عليها كثيراً وبقينا في أكثر من جلستين ونحن نتحاور . وكان من الذين ينادون بشطب هذه العبارة التي نختلف عليها الآن سماحة الاستاذ رئيس اللجنة الشيخ عبد الباقي جمو ، ولكن أنا اشكر الله عز وجل انه اقتنع برأينا الذي كنا نتبناه رغم اننا والحمد لله ندرس الشريعة الاسلامية ونعرف أن المسلم يجب عليه أن يتوقف عند حدود الشرع . ولكن المصلحة انما وجدت فهي شرع الله هكذا يقول ابن قيم الجوزية .

والله لو أننا شطبنا هذه المادة لأصبحت ثورة إجتماعية في البلد ، لأن ٩٥٪ من الساكنين هم من المستأجرين ، ومن المصلحة أن تثبت هذه المادة ، ثم لسنا نعيش أيها الاخوة في زمن عمر بن الخطاب ، لا نعيش كذلك في دولة غنية يمكن أن تحل المشاكل الانفرادية التي تنتج عن شطب هذه العبارة . نحن في دولة فقيرة لا نستطيع أن نحل مشاكل من يخرجون من بيوتهم في سبيل تطبيق هذه المادة .. وشكراً .

هكذا من المأجور

أرجو أن ابين أنه ليس دائماً المالك هو الغني والمستأجر هو الفقير ، في كثير من الاحيان المستأجر هو الغني والمالك هو الفقير . وأستغرب أن تقول ثورة على الرأسمالية ، والرأسمالية الوطنية هي المعنية ببناء هذا الوطن وتنميته ، يجب أن نتعامل مع هذا الموضوع بكل عدالة وكل مسؤولية نحن نقرر أن هنالك اعرافاً سابقة يجب أن نحافظ عليها ونحافظ على الاستقرار الاجتماعي في بلدنا . فالعقود السابقة نتعرف انها قائمة جميعها وهنالك المادة ١٧ " تتعامل معها ، ولكن في المستقبل لماذا نعمل على ان يكون اي عقد نص عليه باتفاق الطرفين ولا يجوز أن يكون مخالفاً للقانون . الماضي نعتبره قائماً ونحترمه ونتعامل معه بالمادة ١٧ " إذا كان الوضع تعديل لقيمة الاجار ، أما في المستقبل فلنفسح المجال لأن يكون العقد مسؤولاً بين اثنين ويكون شريعة للمتعاقدتين ونعطي هذا الموضوع بعمده خاصة في الاستئجار التجاري ... وشكراً سيدي الرئيس .

اصوات : نشي على ذلك .

معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور ذيب خطاب

الدكتور ذيب خطاب : أرجو ان تعطى المهلة الكافية للمستأجر ان يخلي المأجور إذا كان لغرض السكن ، فكما قال زميل أبو الراغب كثيراً ما يكون المالك أبقراً من المستأجر .

اما إذا كان المأجور لمصلحة او منفعة اخرى غير السكن فلا يجوز إخلاله ولكن يجوز تعديل المأجور بطريقة عادلة ... وشكراً .
معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير حباشنة .
السيد سمير حباشنة : يا سيدي هذه المادة كما وردت في ----- هي على ما اعتقد ربما تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الاستقرار الاجتماعي الذي تمكن الشعب الاردني من الابقاء عليه رغم ضنك الحياة والظروف الاستثنائية التي مرت به في العقد ونصف الاخيرة .
لذلك انا مع إبقاء هذه المادة .

معالي نائب رئيس المجلس : يشطب هذا الكلام ، تفضل أخ سمير .

السيد سمير حباشنة : انا قلت بعض زملائنا من جبهة العمل الاسلامي لأن هذا الطرح ضد الشعارات الاجتماعية التي يتم طرحها . انا اتحدث عن النائب أبو زلط وعن النائب الكرنجي خلييني احدد بالاسم .

معالي نائب رئيس المجلس : خليه يكمل .

السيد سمير حباشنة : يجب ان تسجم شعاراتنا مع ما نطرح ، تغيير هذه المادة انحياز ضد الشعب الاردني ، هذا رأيي ورأي السواد الاعظم من الشعب الاردني . أرجو ان لا أقاطع من زملائي .

معالي نائب رئيس المجلس : ادخل بالموضوع وبدون ان تتعرض لأحد أخ سمير . رجائي يا شيخ عبدالمنعم أرجو ان لا تتكلم ، يا شيخ عبدالمنعم أرجو منك الجلوس .

السيد سمير الحباشنة : اسحب الكلام هذا ، شخص غير ديمقراطي .

معالي نائب رئيس المجلس : يا اخ سمير ادخل بالموضوع رجاء .

السيد سمير الحباشنة : أنا أتحدث بموضوعية وإذا كان هناك من إعتداء على زملائي في جبهة العمل الاسلامي فالذي مثل الاعتداء فاني أسحبه .

أرجو أن لا يعامل هذا الامر بشعاراتية ، انا مع اخي علي ابو الراغب أن الرأسمالية الوطنية هي طبقة من الطبقات الاجتماعية التي عليها دور ايجابي في بناء المجتمع . وفي هذه المرحلة تحديداً فان الفئات الاجتماعية في الاردن تصطف ضد الرأسمال الاجنبي والقرارات الاجنبية . أرجو ان نفهم تماماً أنه عندما نقر هذه المادة فالامر ليس موجه الى الرأسمالية الوطنية بقدر ما هو موجه الى حماية السواد الاعظم من شعبنا ... شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي . كنت اود ان أقترح رفع الجلسة عندما احتد النقاش لكي يتاح لنا جميعاً ان نعاود ولراجع افكارنا حول هذه المادة الاساسية

ولترتب اقتراحاتنا بشكل أفضل ، وان نترع قليل النقاش من النقاش . أرجو من رئاسة الجلسة الجليلة ان تؤجل بقية بحث هذه المادة الى جلسة قادمة ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : اللجنة تشي . السيد حمزة منصور نقطة نظام .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة نقطة النظام تتعلق بالذكر الصريح لجبهة العمل الاسلامي .

معالي نائب رئيس المجلس : اعذر .

السيد حمزة منصور : معالي الرئيس ، انا مع اقتراحي معالي الوزير لكن خروجنا بهذا الجور ليس في مصلحة القانون وليس في مصلحة النقاش . أرجو ان تعطيني دقيقتين اوضح توضيحاً يسيراً ثم يصب اقتراحي مع اقتراح معالي وزير العدل .

يا سيدي الكريم انا اتفق مع كل من قال أن هذه المادة من اكثر المواد حساسية ، كما اتفق أن هنالك مشكله اجتماعية قائمة يعاني منها المواطنون .: لكنني ارفض ان نتعامل مع مواطننا الاردني بالعقوبة التي مجتازها سابقاً فنقسم المجتمع الى اغنياء وفقراء . الاغنياء والفقراء إخوة لنا ، ونحن ينبغي ان يكون الحق والمصلحة العامة والاستقرار الوطني رائدنا بغض النظر عن شريحة قراء أو شريحة اغنياء .

أنا مع أخي معالي أبو حسن بأنه ليس بالضرورة أن يكون المالك غنياً والمستأجر